رسالة في
علم أصول الحديث

تأليف

السيّد عليّ بن محمّد بن عليّ الحُسيني الجرجاني
(الشريف الجرجاني)
٧٤٠ - ٨١٦ هـ

حقّقها وعلّق عليها

عقيل بن محمّد بن زيد المقطري

مكتبة دار القدس
دار ابن حزم

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة في

علم أصول الحديث

تأليف

السيّد عليّ بن محمّد بن عليّ الحُسيني الجرجاني

(الشريف الجرجاني)

٧٤٠ - ٨١٦ هـ

حقّقها وعلّق عليها

عقيل بن محمّد بن زيد المقطري

مكتبة دار القدس دار ابن حزم

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤١٣هـ ~ ١٩٩٢م

مكتبة دار القدس
صنعاء ـ الجمهورية اليمنية ـ ص. ب. ١٠٦٥٥ ـ ت ٢٠٥٩٣٥

دار ابن حزم
للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ـ ص. ب: ١٤/٦٣٦٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن علم مصطلح الحديث من العلوم الشرعية الأساسية التي لا يستغني عنها طلبة العلم الشرعي، فبهذا الفن يتمكن الطالب من التمييز بين الأحاديث الصحيحة والسقيمة التي تسبب الغفلة عنها ـ أعني الأحاديث الضعيفة والموضوعة ـ الوقوع في البدع والمحدثات والفتن والضلالات والانحراف عن سنة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه.

هذا، ولقد اعتنى العلماء بهذا الفن قديماً وحديثاً فألفوا فيه التآليف المطوَّلة والمختصرة، وذلك مثل: مقدمة ابن الصلاح وقد نظمها العراقي وشرحها، وشرحها كذلك السخاوي، وقد اختصرت مقدمة ابن الصلاح كمختصر الإمام النووي المسمى بالتقريب، ومختصر الحافظ ابن كثير المسمى (اختصار علوم الحديث)، وهكذا من قبلهم جميعاً الخطيب البغدادي، والناس عيال على كتبه في هذا الفن.

ومن المختصرات (نخبة الفكر) مع شرحها للعلامة الحافظ ابن حجر رحمه الله.

وهذه الرسالة التي أقدم لها هذه المقدمة الموجزة تعتبر من تلك المختصرات، أسأل الله تعالى أن ينفع بها وإنني أنصح طلبة العلم الشرعي أن يتدرجوا في أخذهم للعلوم فيبدأ أحدهم بدراسة المختصرات والمنظومات، ثم المتوسطات، ثم المطولات، لأن الطالب الذي يقحم نفسه في المطولات من أول وهلة تصعب عليه العلوم فيصاب بعقدة منها، وربما تركها بمرة.

أسأل الله سبحانه أن يثيب مؤلف هذه الرسالة وأن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم.

وكتب أبو عبدالرحمٰن عقيل بن محمد بن زيد المقطري
تعز ـ اليمن

ترجمة المؤلف من البدر الطالع للشوكاني

قال رحمه الله (ج ١ ص ٤٨٨ ـ ٤٩٠):

السيد علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني:

عالم الشرق، ويعرف بالسيد الشريف، وهو من أولاد محمد بن زيد الداعي بينه وبينه ثلاثة عشر أباً.

ولد سنة ٧٤٠ أربعين وسبعماية، اشتغل ببلاده وقرأ «المفتاح» على شارحه وكذا أخذ «شرح المفتاح» للقطب عن ابن مؤلفه مخلص الدين بن أبي الخير علي، وقدم القاهرة وأخذ بها عن أكمل الدين وغيره.

وأقام بسعيد السعداء أربع سنين ثم خرج إلى بلاد الروم ثم لحق ببلاد العجم، وصار إماماً في جميع العلوم العقلية وغيرها متفرداً بها مصنفاً في جميع أنواعها متبحراً في دقيقها وجليلها، وطار صيته في الآفاق وانتفع الناس بمصنفاته في جميع البلاد، وهي مشهورة في كل فن يحتج بها أكابر العلماء وينقلون منها ويوردون ويصدرون عنها.

فمن مصنفاته المشهورة: شرح «المفتاح» وشرح «المواقف

العضدية» وشرح «تذكرة الطوس» وشرح «الجغميني» في علم الهيئة، وشرح «فرائض الحنفية» وشرح «الوقاية» وشرح «الكافية» بالعجمية.

وله من الحواشي حاشية على أوائل «الكشاف» وعلى أوائل «شرح مختصر المنتهى» للعضد، وعلى أوائل «البيضاوي وعلى «الخلاصة» للطيبي، وعلى «العوارف» و «الهداية» وعلى «التجريد» لنصيرالدين، وعلى «المطالع» وعلى «المطول» وعلى «شرح الشمسية» وعلى «الطوالع» للأصبهاني، وعلى شرح «هداية الحكمة» وعلى «شرح حكمة العين» و «حكمة الإشراق» وعلى «الرضي» في النحو وعلى «الخبيصي» وعلى «العوامل الجرجانية» وعلى رسالة «الوضع» وعلى شرح «الإشارات» للطوسي، وعلى «التلويح والتوضيح» وعلى «إشكال التأسيس» وعلى «تحرير إقليدس».

وله تفسير الزهراوين، وله مقدمة في الصرف بالعجمية، ورسالة في الوجود، وله كتاب التعريفات، وله مصنفات غير هذه.

وتصدى للإقراء والإفتاء، وأخذ عنه الأكابر وبالغوا في تعظيمه لا سيما علماء العجم والروم فإنهم جعلوه هو والسعد التفتازاني حجة في علومهما. وقد جرى بينهما مباحثات في

مجلس تيمورلنك واختلف الناس في عصرهما وفيما بعده من العصور: مَنْ المحق منهما؟.

وما زال الاختلاف بين العلماء في ذلك دائراً في جميع الأزمنة ولا سيما علماء الروم فإنهم يجعلون من جملة أوصاف أكابر علمائهم أنه كان يميل إلى ترجيح جانب الشريف أو إلى ترجيح جانب السعد لما لهم بهما وبما جرى بينهما من الشغلة.

وقد كان أهل عصر صاحب الترجمة يفتخرون بالأخذ عنه ثم صار من بعدهم يفتخرون بالأخذ عن تلامذته.

ومصنفاته نافعة كثيرة المعاني واضحة الألفاظ قليلة التكلف والتعقيد الذي يوقع فيه عجمة اللسان كما يقع في مصنفات كثير من العجم.

(وتوفي) يوم الأربعاء سادس ربيع الآخر سنة ٨١٦ ست عشرة وثمان مائة بشيراز، وقيل: في أربع عشرة وثمان مائه.

ويروى أنه رحل إلى القطب الشيرازي شارح «الشمسية» فطلب منه القراءة عليه في شرحه فاعتذر عنه بعلو السن وضعف البصر، ثم دله على بعض تلامذته المحققين الذين أخذوا عنه ذلك الشرح وهو ببلاد أخرى، فرحل إليه فوصل وبعض أبناء الأكابر يقرأ على المذكور في ذلك الشرح،

فطلب منه أن يقرأ عليه فأذن له في الحضـور بشرط أن لا يتكلم وليس له درس مستقل، بل شرط عليه أن يحضر فقط مع ذلك الـذي يقرأ على الشيـخ من أولاد الأكابـر. فكان الشريف يحضر ساكتاً وفي الليل يأوي إلى خلوة في المسجد وكان يقرر في أكثر الليل ما سمعه من شرح الشمسية ويرفع صوته، فيقول: قال المصنف كذا ـ يعني صاحب الشمسية ـ وقال الشارح كذا ـ يعني القطب ـ وقال الشيخ كـذا ـ يعني الذي يقرأ عليه ـ وقلت أنا كـذا...، ثم يقرر كـلاماً نفيسـاً ويعترض اعتراضات فائقة، فصادف مـرور ذلك الشيـخ من باب خلوته فسمع صوته، فوقف فطرب لذلك حتى رقص ثم أذن له أن يتكلم بما شاء، فيُقال إن صاحب الترجمة حصل حاشية شرح الشمسية حال قراءته على ذلك الشيخ[1].

---

(١) مصادر ترجمة الشريف الجرجاني لمن شاء التوسع:

١ ــ بغية الوعاة.

٢ ــ كشف الظنون.

٣ ــ هدية العارفين.

٤ ــ الأعلام للزركلي.

عملي في الرسالة

١ ــ كتبت الرسالة من المخطوطتين.
٢ ــ ضبطت نص الرسالة وأثبت الفوارق بين المخطوطتين في الحاشية.
٣ ــ قدمت للرسالة مقدمة قصيرة.
٤ ــ أثبتُ ترجمة المؤلف من «البدر الطالع» وأشرت إلى مصادر ترجمته لمن شاء أن يتوسع فيها.
٥ ــ خرجت الأحاديث تخريجاً طفيفاً.
٦ ــ كتبت بعض التعليقات المهمة وصوبت بعض التعريفات التي ذكرها المؤلف حيث قد انتقدت على من قال بها.
٧ ــ أشرت إلى مواضع تراجم الأعلام الذين ذكروا في هذه الرسالة إلا القليل.
٨ ــ وضعت فهرساً للرسالة.

أسأل الله أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل والله الموفق.

وصف المخطوطتين

١ ــ اسم الرسالة: رسالة في علم أصول الحديث.

٢ ــ موضوعها: مختصر في مصطلح الحديث.

٣ ــ مكان وجود المخطوطتين:

ــ **أما المخطوطة (أ)**: فتوجد ضمن المجموع (١٥١٢) من الورقة (٢٠٠ ـ ٢٠٦) كما في فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير.

أول المخطوطة: وبعد فهذه الرسالة الجليلة...

آخر المخطوطة: والبيهقي ولد سنة ٣٨٤ ومات بنيسابور ٤٥٨ رحمهم الله جميعاً، كملت الرسالة.

الناسخ: علي بن حسن بن علي المغربي.

نوع الخط: نسخي ضعيف.

سنة النسخ: ١٣٥٠ هـ.

عدد الأوراق: من (٢٠٠ ـ ٢٠٦) أي سبع أوراق.

المسطرة: ٢١ سطراً.

المقاس: ٢٣ × ١٧.

ــ **وأما المخطوطة (ب)**: فتوجد ضمن المجموع رقم

(٤٧) من الورقة (١٩ ـ ٢٦) كما في فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير.

أول المخطوطة: هذا مختصر جامع لمعرفة أصول الحديث مرتبة على مقدمة ومقاصد..

آخر المخطوطة: والبيهقي ولد سنة ٣٨٤ ومات بنيسابور سنة ٤٥٨ هـ.

الناسخ: غير معروف.

نوع الخط: نسخي جيد.

سنة النسخ: غير واضحة في المخطوطة والظاهر أنها سنة (٨٩٠).

عدد الأوراق: من (١٩ ـ ٢٦) أي ثمان ورقات.

المسطرة: ٢١ سطراً.

المقاس: ٢٠ × ١٤.

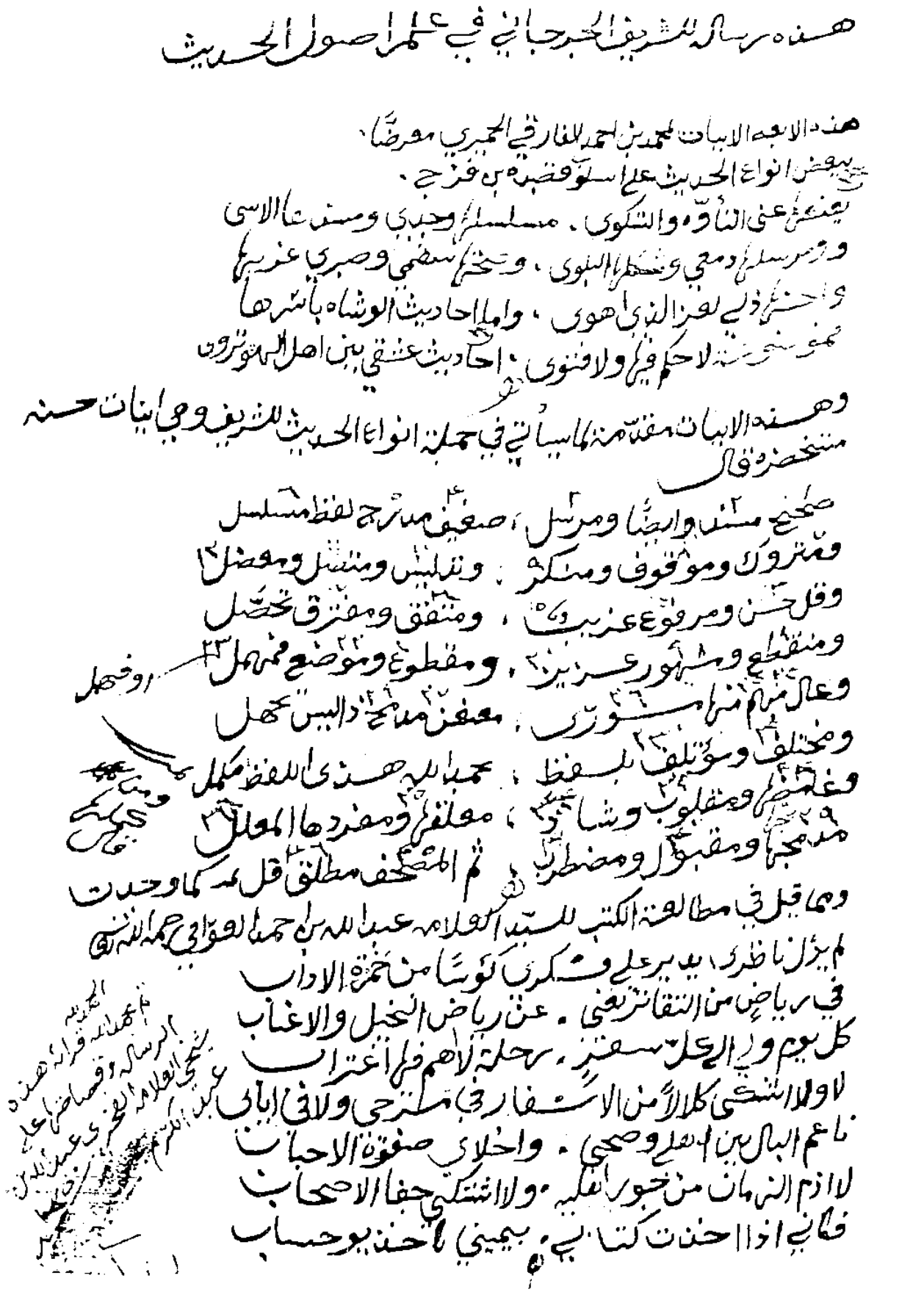

هذه رسالة الشريف الجرجاني في علم اصول الحديث

هذه الابيات لمحمد بن احمد الفارقي الحميري معرضا
ببعض انواع الحديث على اسلوب قضيه بن فرج.

يقصر عني الناوه والشكوى . مسلسل وجيد ومسند الاسى
ومرسل دمعي وغطرف البلوى . وشخص سقمي وصبري غريبه
واحسن ذي لعمر الذي اهوى . واما احاديث الوشاه باسرها
نعوذ بالله منها لاحكم فيها ولا فتوى . احاديث عشقي بين اهل الهوى متروكه

وهذه الابيات مقدمة لما سيأتي في جملة انواع الحديث الشريف وهي ابيات حسنة
مختصرة قال

صحيح مسند وايضا ومرسل . ضعيف مدرج لفظ مسلسل
ومتروك وموقوف ومنكر . وتدليس ومتصل ومعضل
وقل حسن ومرفوع غريب . ومتفق ومفترق تحصل
ومنقطع ومشهور عزيز . ومقطوع وموضع فمهمل
وعال مزيد مزامسور . معنعن مدبج دالبس تحصل
ومختلف ومؤتلف بلفظ . وغامض ومقلوب وشاذ
مدرجا ومقبول ومضطرب . معلقر ومفردها المعلل
ثم المصحف مطلق قل . وهما قيل في مطالعة الكتب للسيد العلامة عبد الله بن احمد العواني رحمه الله تعالى

لم يزل ناظرا بعين رضى . وشكرت لوسا من حمزة الاداب
في رياض من النفائس تغنى . عن رياض النخيل والاعناب
كل يوم ولي الحل سفر . رحلة لاهم فيها اغتراب
لا ولا اشتكي كلالا من الاسفار في مسرحي ولا في ايابي
ناعم البال بين اهلي وصحبي . واخلائي صفوة الاحباب
لا اذم الزمان من جور قلبه . ولا اشتكي جفا الاحباب
فكتابي اذا احنت كتابي . بيميني ناخذ بوحسابي

عنوان الرسالة في المخطوطة (أ)

أول المخطوطة (أ)

آخر المخطوطة (أ)

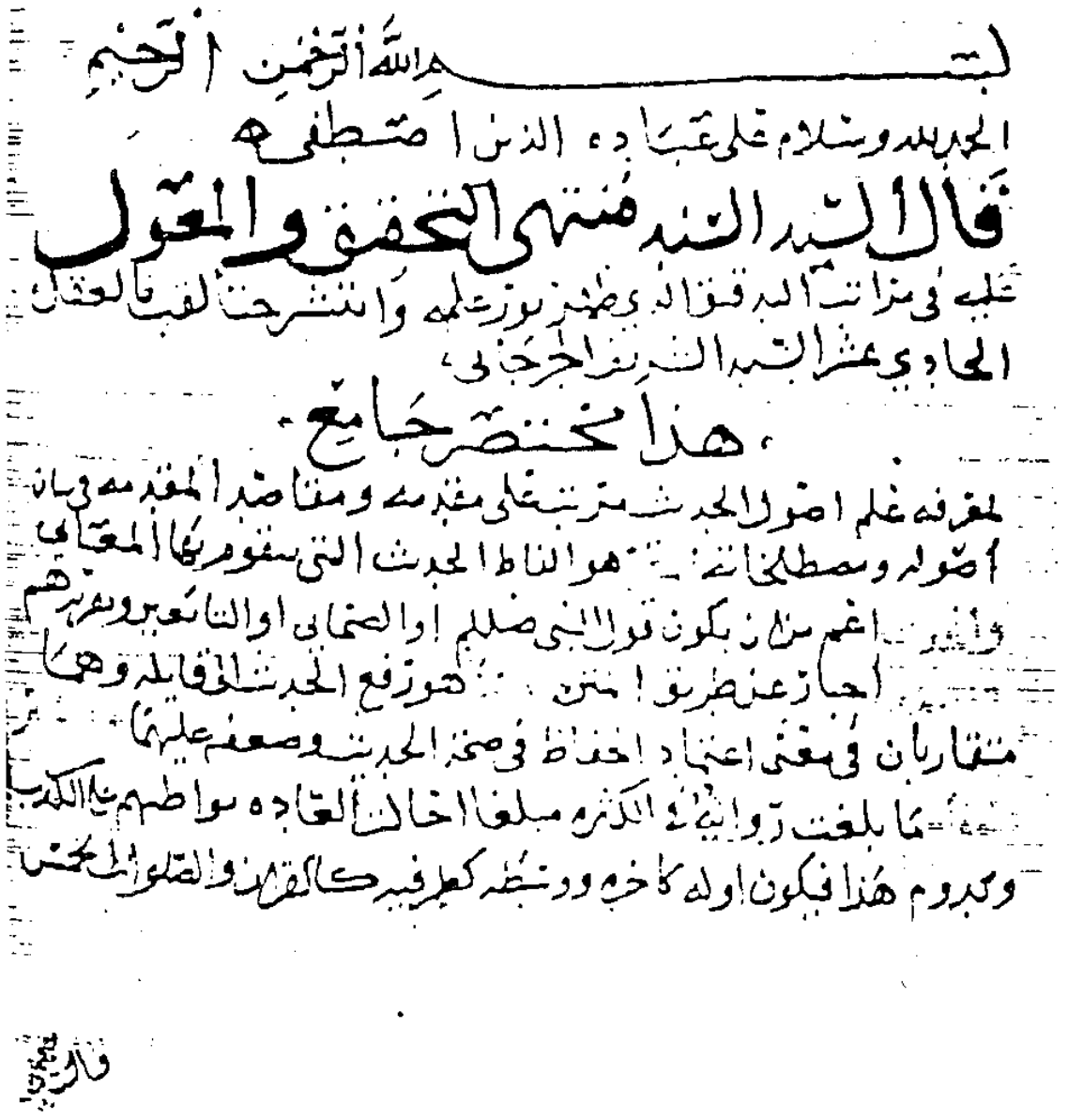
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى
قال السيد الشريف منتهى التحقيق والمعقول
قلبه نور آيات الله فتوالى يظهر نور علمه وانشرح صدره بالعقل
الحاوي عمن السيد الشريف الجرجاني
هذا مختصر جامع
لمعرفة علم اصول الحديث مترتب على مقدمة ومقاصد المقدمة في بيان
اصوله ومصطلحاته [illegible] هو لغة الحديث التي يقوم بها المعاني
[illegible] اعم من ان يكون قول النبي صلعم او الصحابي او التابعين وغيرهم
[illegible] اجاز عن طريق امتن [illegible] هو رفع الحديث قائله وهما
متقاربان في معنى اعتماد احفاظ في صحة الحديث وضعفه عليهما
[illegible] ما بلغت رواياته الكثرة مبلغا احال العادة تواطئهم على الكذب
وعدوم هذا فيكون اوله كاخره ووسطه كطرفيه كالقرآن والصلوات الخمس

أول المخطوطة (ب)

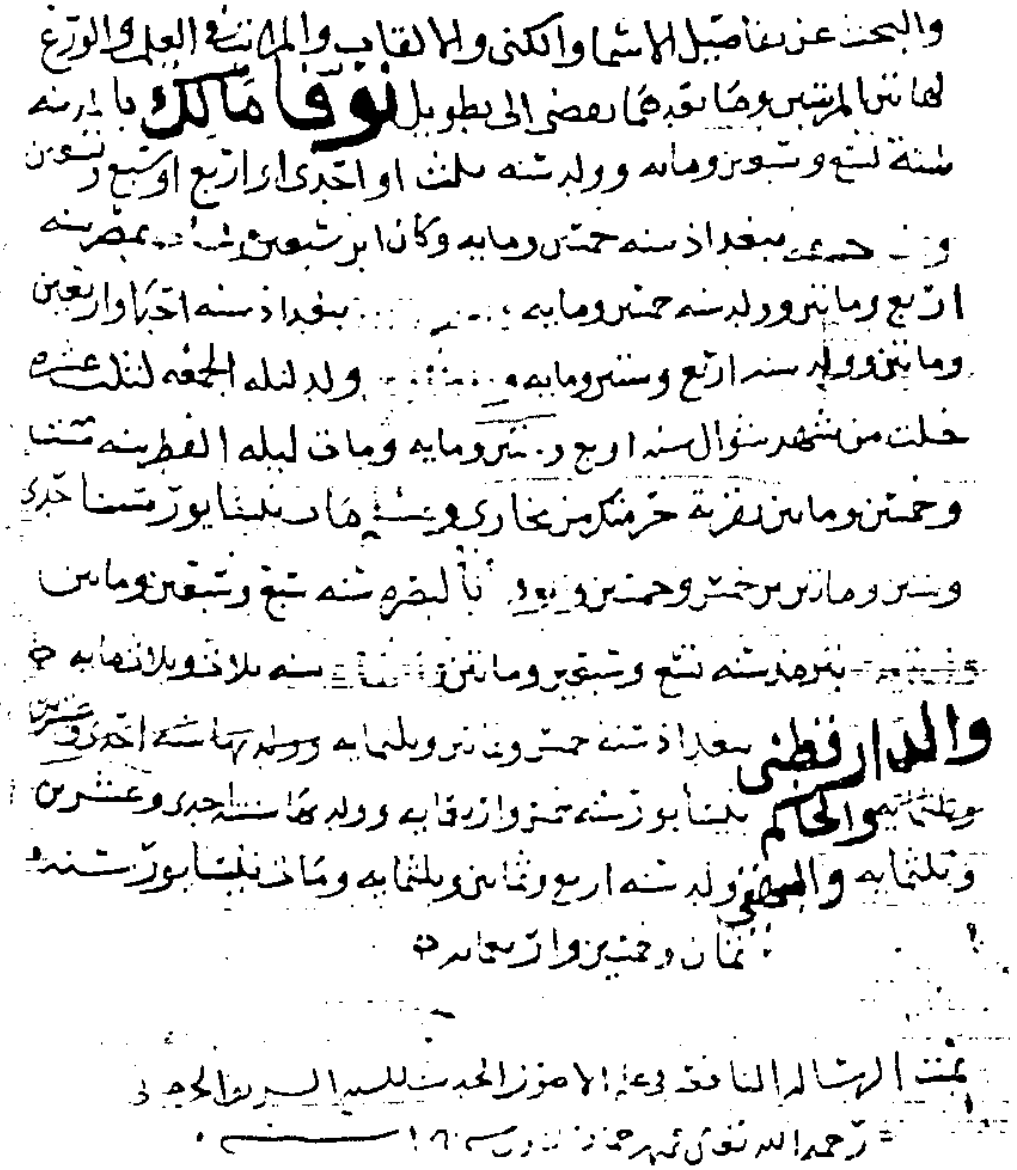

آخر المخطوطة (ب)

رسالة في

علم أصول الحديث

تأليف

السيّد عليّ بن محمّد بن عليّ الحُسيني الجرجاني

(الشريف الجرجاني)

٧٤٠ - ٨١٦ هـ

حقّقها وعلّق عليها

عقيل بن محمّد بن زيد المقطري

بسم الله الرحمن الرحيم

وبعد فهذه الرسالة الجليلة في علم أصول الحديث للإمام المحقق السيد الشريف الجرجاني رحمه الله تعالى[1]. قال:

هذا مختصر جامع لمعرفة أصول الحديث، مرتب على مقدمة[2]، ومقاصد مرتبة على أربع أبواب:

المقدمة: في بيان أصوله ومصطلحاته:

المتن: هو ألفاظ الحديث التي يتقوم[3] بها المعاني.

---

(١) في المخطوطة (أ) لفظة تعالى مختصرة هكذا (تعا) وفي المخطوطة (ب) بسم الله الرحمٰن الرحيم الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى قال السيد منتهى: (التحقيق والمعول عليه في مراتب التدقيق الذي ظهر نور علمه وانتشر حتى لقب بالعقل الحادي عشر السيد الشريف الجرجاني هذا مُختصره...).

(٢) في المخطوطة (أ) (مقده) وهو خطأ.

(٣) في المخطوطة (أ) وضع بدل الياء بخط دقيق تاء فصارت (تتقوم) وكل هذا صالح.

والحديث: أعم من أن يكون قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أو الصحابي أو التابعي[1] وتقريرهم.

والسند: إخبار عن طرق المتن.

والإسناد: هو رفع الحديث إلى قائله، وهما متقاربان في المعنى[2]، واعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليهما.

والخبر المتواتر: ما بلغت رواته الكثرة مبلغاً أحالت العادة تواطيهم على الكذب.

ويدوم (هذا فيكون)[3] من أوله كآخره، ووسطه كطرفيه، كالقرآن والصلوات الخمس.

قال ابن الصلاح[4]: من سئل عن إبراز مثال ذلك في

---

(١) في المخطوطة (ب): (أو التابعين).

(٢) في المخطوطة (ب): (في معنى).

(٣) ما بين القوسين في المخطوطة (أ) (وهذا يكون من أوله) ولفظة (من) غير موجودة في المخطوطة (ب).

(٤) هو تقي الدين أبو عمر عثمان ابن المفتي صلاح الدين عبدالرحمٰن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري الشافعي صاحب كتاب علوم الحديث.
انظر ترجمته في (تذكرة الحفاظ للذهبي (ج ٤ ص ١٤٣٠) وشذرات الذهب (ج ٥ ص ٢٢١) ووفيات الأعيان (ج ٣ ص ٢٤٣).

الحديث أعياه طلبه، وحديث: «إنما الأعمال»[1] ليس من ذلك وإن نقله عدد التواتر وأكثر، لأن ذلك طوي في وسط[2] إسناده.

نعم حديث: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[3] نقله من الصحابة الجم الغفير، قيل: هم أربعون وقيل: اثنان وستون وفيهم العشرة المبشرة، ولم يزل العدد على التوالي في ازدياد.

والآحادي[4]: ما لم ينته إلى التواتر، وهو مستفيض وغيره.

---

(١) يريد حديث: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرىءٍ ما نوى» وهو متفق عليه من حديث عمر رضي الله عنه.

(٢) في المخطوطة (أ): (في وسطه إسناده).

(٣) هذا حديث متواتر روي عن أكثر من ستين صحابياً وله أكثر من مائة طريق.

قال التاؤودي كما في نظم المتناثر:

مما تواتر حديث من كذب
ومن بنى لله بيتاً واحتسب
ورؤية شفاعة والحوض
ومسح خفين وهذا بعض

(٤) هذه الكلمة ليست في المخطوطة (ب).

(فصل)[1]

قال ابن الجوزي[2]: حصر الأحاديث يبعد إمكانه، غير أن جماعة بالغوا في تتبعها (وحصروها)[3].

قال الإمام أحمد[4] .....

---

(١) ما بين القوسين ليس في المخطوطة (ب).

(٢) هو جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمٰن بن أبي الحسن علي بن محمد مشهور (بابن الجوزي) كان رحمه الله واعظاً ومفسراً ومحدثاً له تصانيف كثيرة من أشهرها الموضوعات وزاد المسير في علم التفسير.
انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (ج ٤ ص ١٣٤٢) وشذرات الذهب (ج ٤ ص ٣٢٩).

(٣) ما بين القوسين ليس في المخطوطة (ب).

(٤) هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الذهلي الشيباني أبو عبدالله طلب العلم في بغداد ثم طاف البلاد وهو إمام أهل السنة أثنى عليه العلماء ثناءً حسناً.
انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (ج ٧ ص ٣٥٤) والتاريخ الكبير (ج ٢ ص ٥) والصغير (ج ٢ ص ٣٧٥) ومقدمة الزهد والجرح والتعديل (ج ١ ص ٢٩٢) وتاريخ الفسوي (ج ١ =

رحمه الله[1]: (صح)[2] سبع مائة ألف، (وخمسون)[3] ألفاً.

وقال: قد جمعت في المسند أحاديث انتخبتها من أكثر من سبع مائة ألف وخمسين ألفاً، فما اختلفتم فيه فارجعوا إليه وما لم تجدوه[4] فيه فليس بحجة.

والمراد بهذه الأعداد الطرق لا المتون.

ص ٢١٢) وحلية الأولياء (ج ٩ ص ١٦١) وتاريخ بغداد (ج ٤ ص ٤١٢ - ٤٢٣) وطبقات الحنابلة (ج ١ ص ٤) وتهذيب الأسماء واللغات (ج ١ ص ١١٠ - ١١٢) ووفيات الأعيان (ج ١ ص ٦٣ - ٦٥) وتذكرة الحفاظ (ج ٢ ص ٤٣١) والعبر (ج ١ ص ٤٣٥) والوافي بالوفيات (ج ٦ ص ٣٦٣ - ٣٦٩) وطبقات الشافعية للسبكي (ج ٢ ص ٢٧ - ٣٧) والبداية والنهاية (ج ١٠ ص ٣٢٥ - ٣٤٣) والنجوم الزاهرة (ج ٢ ص ٣٠٤ - ٣٠٦) وشذرات الذهب (ج ٢ ص ٩٦ - ٩٨) وسير أعلام النبلاء (ج ١١ ص ١٧٧) وله ترجمة طيبة في التنكيل للمعلمي رحمه الله وجعل قسم العقائد من التنكيل بمثابة تتمة لترجمته.

(١) في المخطوطة (ب): (رحمه الله تعالى).

(٢) ما بين القوسين ليس في المخطوطة (ب).

(٣) في المخطوطة (ب) بدلاً من قوله: (وخمسون) وكسر.

(٤) في المخطوطة (أ): (تجدوره) ولعله سبق قلم من الناسخ.

(المقاصد)

اعلم أن متن الحديث نفسه لا يدخل في الاعتبار إلا نادراً، بل يكتسب[1] صفة من القوة والضعف وبَيْنَ بَيْنَ بحسب أوصاف الرواة من العدالة والضعف[2] وخلافها وبين ذلك، أو بحسب الإسناد من: الاتصال، والانقطاع والإرسال والاضطراب، ونحوها.

فالحديث على هذا ينقسم إلى **صحيح وضعيف وحسن**، هذا إذا نظر (إلى المتن وأما إذا نظر إلى)[3] أوصاف الرواة، فقيل: هو ثقة عدل ضابط، أو: غير[4] ثقة أو متهم[5] أو مجهول أو كذوب أو نحو ذلك، فيجب البحث عن الجرح والتعديل.

---

(١) في المخطوطة (أ): (تكسب).

(٢) في المخطوطة (أ): سقطت (من) وفي (ب) (من العدالة والضبط والحفظ).

(٣) ما بين القوسين ليس في المخطوطة (أ).

(٤) في المخطوطة (ب) (وغير).

(٥) في المخطوطة (أ): (أو متوهم).

وإذا نظر إلى كيفية أخذهم وطرق تحملهم الحديث، كان البحث عن[1] أوصاف الطالب.

وإذا بُحث عن أسمائهم ونسبهم كان البحث عن تعيين[2] وتشخيص[3] ذواتهم.

والمقاصد مرتبة على[4] أربعة أبواب:

---

(١) في المخطوطة (أ): (من) ولعله سبق قلم فإن اللفظ الذي سيأتي بعدها يصححها.

(٢) في المخطوطة (ب): (تعينهم).

(٣) في المخطوطة (أ): (وتشخص) وهو خطأ.

(٤) في المخطوطة (أ): (أعلى) وهو خطأ.

(البابُ الأوّل: في أقسام الحديث وأنواعه)

وفيه ثلاثة فصول:

[الفصل الأول: في الصحيح]

وهو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله وسَلِم عن[1] شذوذ وعلة.

ونعني **بالمتصل**: ما لم يكن مقطوعاً بأي وجه كان.

وبالعدل: ما لم يكن مستور العدالة ولا مجروحاً.

وبالضابط: من يكون حافظاً متيقظاً.

وبالشذوذ: ما يرويه[2] الثقة مخالفاً لرواية الناس.

وبالعلة في متنه: أسباب خفية، غامضة، قادحة[3].

وتتفاوت درجات الصحيح بحسب قوة شروطه.

وأول مَنْ صنف في الصحيح المجرد[4] الإمام البخاري

---

(١) الأصوب أن يقول: (وسلم من شذوذ).

(٢) في المخطوطة (أ): (ما لم يروه).

(٣) تقييده العلة بالقادحة جيدٌ ليخرج غير القادحة فإنها لا تضر.

(٤) أول من زاد لفظة (المجرد) هو الإمام النووي رحمه الله كما في (التقريب) وشرحه التدريب.

(رحمه الله)[1]، ثم مسلم، وكتاباهما[2] أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز.

وأما قول الشافعي رحمه الله (تعالى)[3]: ما أعلم شيئاً بعد كتاب الله (تعالى)[3] أصح من موطأ مالك[4] فَقَبْلَ وجود الكتابين.

---

(١) ما بين القوسين ليس في المخطوطة (ب).

(٢) في المخطوطة (أ): (وكتابيهما) وهو لحن.

(٣) ما بين القوسين ليس في المخطوطة (ب) وانظر ترجمة الإمام محمد بن إدريس الشافعي في:
الجرح والتعديل (ج ٧ ص ٢٠١) والتاريخ الكبير للبخاري (ج ١ ص ٤٢) والصغير (ج ٢ ص ٣٠٢) وحلية الأولياء (ج ٩ ص ٦٣ - ١٦١) والفهرست (٢٦٣) ومناقب الشافعي للبيهقي وتاريخ بغداد (ج ٢ ص ٥٦ - ٧٣) وطبقات الحنابلة (ج ١ ص ٢٨٠) والأنساب (ج ٧ ص ٢٥١) ومناقب الشافعي للرازي ومعجم الأدباء (ج ١٧ ص ٢٨١) ووفيات الأعيان (ج ٤ ص ١٦٣ - ١٦٦) وتهذيب الأسماء واللغات (ج ١ ص ١٧١ - ١٨١) وتوالي التأسيس في معالي ابن إدريس لابن حجر، وسير أعلام النبلاء (ج ١٠ ص ٥ - ٩٩) وشذرات الذهب لابن العماد (ج ٢ ص ٩ - ١١).

(٤) هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر أبو عبدالله إمام دار الهجرة.
انظر ترجمته في حلية الأولياء (ج ٦ ص ٣١٦) وصفة الصفوة (ج ٢ ص ١٧٧ - ١٨٠) وتهذيب الأسماء واللغات (ج ٢ ص ٧٥ - ٧٩) ووفيات الأعيان (ج ٤ ص ١٣٥ - ١٣٩) وتذكرة الحفاظ =

وأعلى أقسام الصحيح ما اتفقا عليه، ثم ما انفرد به البخاري، (ثم ما انفرد به مسلم)[1]، ثم ما كان على شروطهما وإن لم يخرجاه، ثم على شرط البخاري، ثم على شرط مسلم، ثم ما صححه غيرهما من الأئمة.

فهذه سبعة أقسام.

وما حذف سنده فيهما ـ وهو كثير في تراجم البخاري، قليل جداً في كتاب مسلم ـ فما كان بصيغة الجزم نحو: قال فلان، وفعل، وأمر، ورَوَى، وَذَكَرَ، معروفاً فهو حكم[2] بصحته[3].

وما رُوِيَ من ذلك مجهولاً فليس حكماً بصحته ولكن إيراده في كتاب الصحيح مشعر بِصِحَةِ أصله.

= (ج ١ ص ٢٠٧ ـ ٢١٣) ومرآة الجنان (ج ١ ص ٣٧٣ ـ ٣٧٧) والعبر للذهبي (ج ١ ص ٢٧٢) والبداية والنهاية (ج ١٠ ص ١٧٤ ـ ١٧٥) وتهذيب التهذيب (ج ١٠ ص ٥) والتاريخ الكبير للبخاري (ج ٧ ص ٣١٠) والصغير (ج ٢ ص ٢٢٠) وشذرات الذهب (ج ٢ ص ١٢ ـ ١٥) والأنساب (ج ١ ص ٢٨٧) وسير أعلام النبلاء (ج ٨ ص ٤٨ فما بعدها).

(١) ما بين القوسين مكرر في المخطوطة (أ).

(٢) في المخطوطة (ب): (فهو في...).

(٣) يعني إلى من علقه إليه.

وأما قول الحاكم[1]: (اختيار البخاري ومسلم أن لا يذكرا في كتابيهما إلا ما رواه الصحابي المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وله راويان ثقتان فأكثر[2] ثم يرويه عنه تابعي مشهور وله أيضاً راويان ثقتان فأكثر ثم كذلك في كل درجة)[3] ففيه بحث[4].

---

(١) هو أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه المعروف بابن البيع.
انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (ج ١٧ ص ١٦٢) فما بعدها والأنساب (ج ١ ص ٣٧٠ - ٣٧٢) ووفيات الأعيان (ج ٤ ص ٢٨٠ - ٢٨١) وتاريخ بغداد (ج ٥ ص ٤٧٣) وتذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ١٠٣٩ - ١٠٤٥) والميزان (ج ٣ ص ٦٠٨) والعبر (ج ٣ ص ٩١) وطبقات الشافعية للسبكي (ج ٤ ص ١٥٥ - ١٧١) والبداية والنهاية (ج ١١ ص ٣٥٥) ولسان الميزان (ج ٥ ص ٢٣٢ - ٢٣٣) والطبقات لابن هداية الله (١٢٣ - ١٢٥) وشذرات الذهب (ج ٣ ص ١٧٦) وغير ذلك.

(٢) في المخطوطة (ب) وأكثر.

(٣) كلام الحاكم هذا في كتابه المدخل إلى الإكليل (ص ٣٣) وقد ذكر هنالك أن عدد أحاديث هذا الباب لا يبلغ عددها عشرة آلاف.

(٤) قلت قد رد الحازمي رحمه الله على الحاكم في هذه المسألة ونقض دعواه بأمثلة من الصحيحين ورد عليه كذلك ابن الجوزي في مقدمة الموضوعات وانظر كذلك مقدمة جامع الأصول.
تنبيه: قد تراجع الحاكم رحمه الله عن قوله هذا كما في فتح المغيث للسخاوي (ج ١ ص ٤٧).

قال الشيخ محيي الدين النووي رحمه الله[1]: ليس ذلك من شرطهما[2] لإخراجهما أحاديث ليس لها إلا إسناد واحد، منها حديث: «إنما الأعمال»[3]، ونظائره في[4] الصحيحين كثيرة.

قال ابن حبان[5]: تفرد بحديث: «إنما الأعمال» أهل

---

(١) في المخطوطة (ب) رحمه الله تعالى وانظر ترجمة الإمام النووي في طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (ج ٢ ص ١٥٣) والأعلام للزركلي (ج ٩ ص ١٨٤) وطبقات الشافعية للسبكي (ج ٥ ص ١٦٥) والبداية والنهاية (ج ١٣ ص ٢٧٨) وشذرات الذهب (ج ٥ ص ٣٥٤) وتذكرة الحفاظ (ج ٤ ص ١٤٧٠ - ١٤٨٦).

(٢) في المخطوطة (أ): (من شروطهما)..

(٣) في المخطوطة (ب): (إنما الأعمال بالنيات).

(٤) في المخطوطة (ب): حرف (في) مكرر.

(٥) هو الإمام العلامة الحافظ المجود شيخ خراسان أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد الدارمي البستي صاحب كتاب الثقات والمجروحين والصحيح وغير ذلك.
انظر ترجمته في (سير أعلام النبلاء (ج ١٦ ص ٩٢ فما بعدها) وتذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ٩٢٠ - ٩٢٤) والكامل لابن الأثير (ج ٨ ص ٥٦٦) والأنساب (ج ٢ ص ٢٠٩ - ٢١٠) ومعجم البلدان (ج ١ ص ٤١٥ - ٤١٩) وأنباه الرواة (ج ٣ ص ١٢٢) وميزان الاعتدال (ج ٣ ص ٥٠٦ - ٥٠٨) وطبقات الشافعية للسبكي (ج ٣ ص ١٣١ - ١٣٥) ولسان الميزان (ج ٥ ص ١١٢ - ١١٥) والبداية والنهاية (ج ١١ ص ٢٥٩) وشذرات الذهب (ج ٣ ص ١٦) وهدية =

المدينة، وليس عند[1] أهل العراق ولا عند أهل مكة ولا الشام ومصر وراويه هو يحيى بن سعيد القطان (الأنصاري)[2] عن محمد بن إبراهيم التيمي[3] عن علقمة[4] عن (عمر بن

= العارفين (ج ٢ ص ٤٤ ـ ٤٥) والرسالة المستطرفة (٢٠ ـ ٢١).

(١) في المخطوطة (ب): (وليس هو عند).

(٢) ما بين القوسين ليس في المخطوطة (ب) ويحيى بن سعيد القطان هو الإمام الكبير أمير المؤمنين في الحديث أبو سعيد التميمي.
انظر ترجمته في: (التاريخ الكبير للبخاري (ج ٨ ص ٢٧٦) والصغير (ج ٢ ص ٢٨٣) وسير أعلام النبلاء (ج ٩ ص ١٧٥ فما بعدها).
وتذكرة الحفاظ (ج ١ ص ٢٩٨) والكاشف (ج ٣ ص ٢٥٦) وتهذيب التهذيب (ج ١١ ص ١٦) وشذرات الذهب (ج ١ ص ٣٥٥) وطبقات ابن سعد (ج ٧ ص ٢٩٣) والجرح والتعديل (ج ٩ ص ١٥٠) وحلية الأولياء (ج ٨ ص ٣٨٠) وتاريخ بغداد (ج ١٤ ص ١٣٥) وتهذيب الأسماء واللغات (ج ٢ ص ١٥٤).

(٣) هو محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي المدني الحافظ من علماء المدينة.
انظر ترجمته في التاريخ الكبير للبخاري (ج ١ ص ٢٢) والجرح والتعديل (ج ٧ ص ١٧٤) وسير أعلام النبلاء (ج ٥ ص ٢٩٤ فما بعدها) وميزان الاعتدال (ج ٣ ص ٤٤٥) وتهذيب التهذيب (ج ٩ ص ٥) وشذرات الذهب (ج ١ ص ١٥٧).

(٤) هو علقمة بن وقاص بن محصن بن كلدة الليثي المدني.
انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (ج ٤ ص ٦١) وتذكرة الحفاظ (ج ١ ص ٥٠) وطبقات ابن سعد (ج ٥ ص ٦٠) وتاريخ البخاري =

الخطاب)[1]، هكذا رواه البخاري[2] ومسلم[3] . . . . . .

= (ج ٧ ص ٤٠) وأسد الغابة (ج ٤ ص ١٥) وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص ١٦).

(١) في المخطوطة (ب): (عمر بن الخطاب رضي الله عنه).

(٢) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي أبو عبدالله صاحب «صحيح البخاري».
انظر ترجمته في الجرح والتعديل (ج ٧ ص ١٩١) وسير أعلام النبلاء (ج ١٢ ص ٣٩١ فما بعدها) وتاريخ بغداد (ج ٢ ص ٤ فما بعدها) ووفيات الأعيان (ج ٤ ص ١٨٨ - ١٩١) وتذكرة الحفاظ للذهبي (ج ٢ ص ٥٥٥) وطبقات الشافعية للسبكي (ج ٢ ص ٢١٢ - ٢٤١) وتهذيب التهذيب (ج ٩ ص ٤٧ - ٥٥) وطبقات الحفاظ للسيوطي (٢٤٨ - ٢٤٩) وطبقات المفسرين (ج ٢ ص ١٠٠) وشذرات الذهب (ج ٢ ص ١٣٤ - ١٣٦) وتهذيب الأسماء واللغات (ج ١ ص ٦٧ - ٧٦).

(٣) هو الإمام الكبير الحافظ المجود الحجة الصادق أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري صاحب (الصحيح).
انظر ترجمته في الجرح والتعديل (ج ٨ ص ١٨٢ - ١٨٣) وسير أعلام النبلاء (ج ١٢ ص ٥٥٧ فما بعدها) وتاريخ بغداد (ج ١٣ ص ١٠٠ - ١٠٤) وطبقات الحنابلة (ج ١ ص ٣٣٧ - ٣٣٩) واللباب (ج ٣ ص ٣٨) وتهذيب الأسماء واللغات (ج ١ ص ٨٩ - ٩٢) ووفيات الأعيان (ج ٥ ص ١٩٤ - ١٩٦) وتذكرة الحفاظ (ج ٢ ص ٥٨٨ - ٥٩٠) والعبر (ج ٢ ص ٢٣) وتهذيب التهذيب (ج ١٠ ص ١٢٦ - ١٢٨) وطبقات الحفاظ (ص ٢٦٠) وشذرات الذهب (ج ٢ ص ١٤٤ - ١٤٥).

وأبو داود[1] والترمذي[2] والنسائي[3] . . . . . .

---

(١) هو سليمان بن الأشعث أبو داود (صاحب السنن) ترجمته في الجرح والتعديل (ج ٤ ص ١٠١ ـ ١٠٢) وسير أعلام النبلاء (ج ١٣ ص ٢٠٣ فما بعدها) وتاريخ بغداد (ج ٩ ص ٥٥ ـ ٥٩) وطبقات الحنابلة (ج ١ ص ١٥٩ ـ ١٦٢) ووفيات الأعيان (ج ٢ ص ٤٠٤ ـ ٤٠٥) وتذكرة الحفاظ (ج ٢ ص ٥٩١ ـ ٥٩٣) وطبقات الشافعية للسبكي (ج ٢ ص ٢٩٣ ـ ٢٩٦) وتهذيب التهذيب (ج ٤ ص ١٦٩ ـ ١٧٣) والبداية والنهاية (ج ١١ ص ٥٤ ـ ٥٦) وطبقات الحفاظ للسيوطي (٢٦١ ـ ٢٦٢) وطبقات المفسرين (ج ١ ص ٢٠١ ـ ٢٠٢) وشذرات الذهب (ج ٢ ص ١٦٧ ـ ١٦٨).

(٢) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك أبو عيسى (صاحب الجامع والعلل).
انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (ج ٢ ص ٦٣٣ ـ ٦٣٥) وسير أعلام النبلاء (ج ١٣ ص ٢٧٠ فما بعدها) وميزان الاعتدال (ج ٣ ص ٦٧٨) والبداية والنهاية (ج ١١ ص ٦٦ ـ ٦٧) وتهذيب التهذيب (ج ٩ ص ٣٨٧ ـ ٣٨٩) وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٢٧٨) وشذرات الذهب (ج ٢ ص ١٧٤ ـ ١٧٥).

(٣) هو الإمام الحافظ الثبت شيخ الإسلام ناقد الحديث أبو عبدالرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني النسائي صاحب السنن.
انظر ترجمته في وفيات الأعيان (ج ١ ص ٧٧ ـ ٧٨) والكامل في التاريخ (ج ٨ ص ٦٩) وسير أعلام النبلاء (ج ١٤ ص ١٢٥ فما بعدها) وتذكرة الحفاظ (ج ٢ ص ٦٩٨ ـ ٧٠١) والعبر (ج ٢ ص ١٢٣ ـ ١٢٤) وطبقات الشافعية للسبكي (ج ٣ ص ١٤ ـ ١٦) =

وابن ماجه[1]، مع اختلاف في الرواة بعد يحيى يعرف بالرجوع إلى هذه الصحاح.

= وطبقات الإسنوي (ج ٢ ص ٤٨٠ ـ ٤٨١) والبداية والنهاية (ج ١١ ص ١٢٣ ـ ١٢٤) والعقد الثمين (ج ٣ ص ٤٥ ـ ٤٦) وتهذيب التهذيب (ج ١ ص ٣٦ ـ ٣٧) وطبقات الحفاظ للسيوطي (٣٠٣) وشذرات الذهب (ج ٢ ص ٢٣٩ ـ ٢٤١).

(١) هو محمد بن يزيد الحافظ الكبير الحجة المفسر أبو عبدالله بن ماجه القزويني مصنف (السنن) و (التاريخ) و (التفسير).
انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (ج ١٣ ص ٢٧٧) ووفيات الأعيان (ج ٤ ص ٢٧٩) وتذكرة الحفاظ (ج ٢ ص ٦٣٦ ـ ٦٣٧) والبداية والنهاية (ج ١١ ص ٥٢) وتهذيب التهذيب (ج ٩ ص ٥٣٠ ـ ٥٣٢) وطبقات الحفاظ للسيوطي (٢٧٨ ـ ٢٧٩) وطبقات المفسرين (ج ٢ ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣) وشذرات الذهب (ج ٢ ص ١٦٤).

[الفصل الثاني: في الحسن]

قال الترمذي: هو ما لا يكون في إسناده متهم، ولا يكون شاذاً وروي[1] من غير وجه نحوه.

(وقال)[2] الخطابي: (هو)[3] ما عرف مخرجه واشتهر

---

(١) نص كلام الترمذي (. . . ويروى. . .) كذا في التدريب ومحاسن الاصطلاح ومقدمة ابن الصلاح والباعث الحثيث وغير ذلك.

(٢) ما بين القوسين ليس في المخطوطة (ب).

(٣) ما بين القوسين ليس في المخطوطة (أ) والخطابي هو الإمام العلامة الحافظ اللغوي أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي صاحب التصانيف ترجمته في طبقات السبكي (ج ٣ ص ٢٨٢ - ٢٩٠) وسير أعلام النبلاء (ج ١٧ ص ٢٣ فما بعدها) وطبقات الإسنوي (ج ١ ص ٤٦٧ - ٤٦٨) والبداية والنهاية (ج ١١ ص ٢٣٦ - ٢٣٧) وطبقات الحفاظ (٤٠٣ - ٤٠٤) وبغية الوعاة (ج ١ ص ٥٤٦ - ٥٤٧) وشذرات الذهب (ج ٣ ص ١٢٧ - ١٢٨) ومعجم الأدباء (ج ٤ ص ٢٤٦ - ٢٦٠)، (ج ١٠ ص ٢٦٨ - ٢٧٢) ووفيات الأعيان (ج ٢ ص ٢١٤ - ٢١٦) وتذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ١٠١٨) والعبر (ج ٣ ص ٣٩).

رجاله وعليه مدار أكثر الحديث. فالمنقطع ونحوه: (هو ما لم)[1] يعرف مخرجه وكذلك المدلس إذا لم يبين[2] ليسا منه. وقال بعض المتأخرين: هو الذي فيه ضعف قريب محتمل ويصلح للعمل به[3].

(وقال)[4] ابن الصلاح: هو قسمان:

أحدهما: ما لم يخل رجال إسناده عن مستور غير مغفل في روايته، وقد روي مثله أو نحوه من وجه آخر.

والثاني: ما اشتهر راويه بالصدق والأمانة وقصر عن درجة رجال الصحيح حفظاً وإتقاناً بحيث لا يعد ما انفرد به منكراً.

ولا بد في القسمين من سلامتهما عن الشذوذ والتعليل.

قيل: ما ذكره بعض المتأخرين مبنيٌ على أن معرفة

---

(١) في المخطوطة (ب): (فالمنقطع ونحوه مما لم...).

(٢) أي إذا لم يبين سماعه.

(٣) هو ابن الجوزي رحمه الله ونص كلامه كما في مقدمة الموضوعات (ص ٣٥): وهو يصنف أقسام الحديث قال: القسم الرابع: ما فيه ضعف قريب محتمل وهذا هو الحسن ويصلح البناء عليه والعمل به وقد كان أحمد بن حنبل يقدم الحديث الضعيف على القياس. اهـ.

(٤) لفظه (قال) ليست في المخطوطة (ب).

الحسن موقوفة على معرفة الصحيح والضعيف لأنه وسط[1] بينهما.

فقوله: (قريب) أي قريب مخرجه إلى الصحيح محتمل كذبه، لكون رجاله مستورين، والفرق بين حَدَّيْ الصحيح والحسن: أن شرائط الصحيح معتبرة في حَدّ الحسن لكون العدالة في الصحيح ينبغي أن تكون ظاهرة والإتقان كاملاً، وليس ذلك شرطاً في الحسن، ومن ثمة[2] احتاج إلى قيد قولنا: (أن يروى من غير وجه مثله أو نحوه). لينجبر به[3].

فالضعيف: هو الذي بعد عن الصحيح مخرجه واحتمل الصدق والكذب أو لا[4] يحتمل الصدق أصلاً كالموضوع، وإنما سمي حسناً لحسن الظن براويه.

ولو قيل: الحسن هو مسند من قرب[5] من درجة الثقة أو

---

(١) في المخطوطة (أ): (واسطة) وهو خطأ.
(٢) هذه لغة في (ثَمَّ).
(٣) في المخطوطة (ب): (ليحترز به).
(٤) في المخطوطة (ب): (ولا يحتمل)، ولو قال: الضعيف هو الذي لم تتوفر فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن لكان أحسن. والله أعلم.
(٥) قوله (من قرب) ليس في المخطوطة (ب).

مرسل ثقة وروي كلاهما[1] من غير وجه وسلم عن شذوذ وعلة لكان أجمع الحدود وأضبطها وأبعدها عن التعقيد.

ونعني **بالمسند**: ما اتصل إسناده إلى منتهاه.

وبالثقة: من جمع بين العدالة والضبط.

والتنكير في ثقة: للشيوع كما سيأتي بيانه في نوع المرسل.

والحسن حجة كالصحيح، ولذلك أُدرج في الصحيح.

قال ابن الصلاح: تسمية محيي السنة[2] في المصابيح

---

(١) في المخطوطة (ب): (كلامهما).

(٢) في المخطوطة (ب): (محيي السنة البغوي).
والبغوي: هو الشيخ الإمام العلامة القدوة الحافظ شيخ الإسلام محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي المفسر صاحب التصانيف كـ(شرح السنة) و(معالم التنزيل) و(المصابيح) وكتاب (التهذيب) في المذهب و(الجمع بين الصحيحين) و(الأربعين حديثاً) وأشياء.
انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (ج ٢ ص ١٣٦ - ١٣٧) والعبر (ج ٤ ص ٣٧) وسير أعلام النبلاء (ج ١٩ ص ٤٣٩ فما بعدها) وتذكرة الحفاظ (ج ٤ ص ١٢٥٧ - ١٢٥٩) وطبقات الشافعية للسبكي (ج ٧ ص ٧٥ - ٨٠) وطبقات الإسنوي (ج ١ ص ٢٠٥ - ٢٠٦) والبداية والنهاية (ج ١٢ ص ١٩٣) ومفتاح السعادة (ج ١ ص ٤٣٥)، (ج ٢ ص ١٨) وطبقات المفسرين للسيوطي (١٢ - =

السنن بالحسان تساهل لأن فيها الصحاح والحسان والضعاف.

وقول الترمذي: حديث حسن صحيح، يراد[1] أنه رُوي بإسنادين، أحدهما يقتضي الصحة والآخر الحسن.

والمراد[2] اللغوي وهو ما تميل إليه النفس وتستحسنه.

والحسن إذا روي من وجه (آخر)[3] ترقّى من الحسن إلى الصحيح، لقوته من الجهتين فيعتضد أحدهما بالآخر.

ونعني بالترقّي أنه ملحق في القوة بالصحيح لا أنه عينه[4].

وأما الضعيف فلكذب[5] راويه وفسقه لا ينجبر بتعدد طرقه كما في حديث: «طلب العلم فريضة»[6].

---

١٣) وطبقات المفسرين للداوودي (ج ١ ص ١٥٧ - ١٥٩) وطبقات ابن هداية الله (ص ٧٤) وشذرات الذهب (ج ٤ ص ٤٨ - ٤٩).

(١) في المخطوطة (ب): (يريد).

(٢) في المخطوطة (ب): أو المراد.

(٣) ما بين القوسين ليس في المخطوطة (أ).

(٤) قلت: ويسمى الصحيح لغيره.

(٥) في المخطوطتين (فكذب) ولعل الأقرب ما أثبتناه. والله أعلم.

(٦) يعني حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: (طلب العلم فريضة على كل مسلم) والصحيح أن الحديث حسن بمجموع طرقه والحديث له أكثر من أربعين طريقاً. والله أعلم.

قال البيهقي[1]: هذا حديث مشهور بين الناس وإسناده ضعيف، وقد رُوي من أوجه كلها[2] ضعيفة.

---

(١) هو: الحافظ العلامة الثبت الفقيه شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني وبيهق عدة قرى من أعمال نيسابور على يومين منها.
انظر ترجمته في: معجم البلدان (ج ١ ص ٥٣٨) و(ج ٢ ص ٣٧٠) والكامل لابن الأثير (ج ١٠ ص ٥٢) وسير أعلام النبلاء (ج ١٨ ص ١٦٣) وتذكرة الحفاظ (ج ٢ ص ١١٣٢ ـ ١١٣٥) والعبر (ج ٣ ص ٢٤٢) والمنتخب من السياق (ص ٣٠) واللباب (ج ١ ص ٢٠٢) ووفيات الأعيان (ج ١ ص ٧٥ ـ ٧٦) وطبقات الشافعية للسبكي (ج ٤ ص ٨ ـ ١٦) وطبقات الإسنوي (ج ١ ص ١٩٨ ـ ٢٠٠) وطبقات الحفاظ للسيوطي (٤٣٣ ـ ٤٣٤) والبداية والنهاية (ج ١٢ ص ٩٤) وطبقات ابن هداية الله (١٥٩ ـ ١٦٠) وشذرات الذهب (ج ٣ ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥) وكشف الظنون (ج ١ ص ٩، ٥٣، ١٧٥، ٢٦١) والرسالة المستطرفة (٣٣) وهدية العارفين (ج ١ ص ٧٨).

(٢) في المخطوطة (ب): (من أوجه كثيرة...).

[الفصل الثالث: في الضعيف]

وهو ما لا يجتمع فيه شروط الصحيح والحسن، وتتفاوت[1] درجاته في الضعف[2] بحسب بُعده من شروط الصحة.

ويجوز عند العلماء التساهل في أسانيد الضعيف ـ دون الموضوع ـ من غير بيان ضعفه[3]: في المواعظ والقصص وفضائل الأعمال، لا في صفات الله تعالى وأحكام الحلال والحرام.

قيل: كان مذهب النسائي أن يخرج (عن)[4] كل من لم يجمع على تركه.

---

(١) في المخطوطة (أ): (وتفاوت).
(٢) في المخطوطة (ب): (في الضعيف) وليس بجيد.
(٣) يعني وروايته من غير بيان ضعفه والصحيح أنه يجب بيان ضعفه وفضائل الأعمال من جملة الشرع ولا يثبت إلا بدليل صحيح.
(٤) ما بين القوسين ليس في المخطوطة (أ) ووقع في المخطوطة (ب): (من) والذي أثبتناه هو الصحيح إن شاء الله.

وأبو داود كان يأخذ مأخذه[1] ويخرج الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، ويرجحه على رأي الرجال.

وعن الشعبي[2]: ما حدثك هؤلاء عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فخذ به، وما قالوه من رأيهم فألقه في الحش.

وقال: الرأي بمنزلة الميتة إذا اضطررت إليها أكلتها.

وعن الشافعي (رحمه الله تعالى)[3]: كل ما قلت من قول أو أصّلت من أصل فيه عن رسول الله صلى الله عليه

---

(١) في المخطوطة (أ): (ويأخذ بأحد مأخذه) وانظر كلامه رحمه الله في رسالته إلى أهل مكة.

(٢) هو عامر بن شراحيل أبو عمرو الهمداني ثم الشعبي.
انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري (ج ٦ ص ٤٥٠) والصغير له (ج ١ ص ٢٤٣، ٢٥٣، ٢٥٤) وسير أعلام النبلاء (ج ٤ ص ٢٩٤ فما بعدها) والجرح والتعديل القسم الأول من المجلد الثالث (ص ٣٢٢) وحلية الأولياء (ج ٤ ص ٣١٠) وطبقات العبادي (٥٨) وتاريخ بغداد (ج ١٢ ص ٢٢٧) وطبقات فقهاء اليمن (ص ٧٠) واللباب (ج ٢ ص ٢١) ووفيات الأعيان (ج ٣ ص ١٢) وتذكرة الحفاظ (ج ١ ص ٧٤) والعبر (ج ١ ص ١٢٧) والبداية والنهاية (ج ٩ ص ٢٣٠) وطبقات السيوطي (٣٢) وتهذيب التهذيب (ج ٢ ص ١٤) وشذرات الذهب (ج ١ ص ١٢٦).

(٣) ما بين القوسين ليس في المخطوطة (ب).

، على آله وسلم (خلاف ما قلت فالقول ما قاله صلى الله عليه ، على آله وسلم وهو قولي)[1]. وجعل يردده[2].

وههنا عدة[3] عبارات منها ما يشترك فيه الأقسام الثلاثة أعني الصحيح والحسن والضعيف، ومنها ما يختص بالضعيف.

فمن الأول **المسند**: وهو ما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

والمتصل: هو ما اتصل سنده سواءً كان مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أو موقوفاً.

فالمرفوع: هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم خاصة من قول أو فعل أو تقرير سواءً كان متصلاً أو منقطعاً.

---

(١) ما بين القوسين ليس في المخطوطة (ب).

(٢) انظر تحقيقي على الرسالة التبوكية للإمام ابن القيم (ص ٥٠) طبع مكتبة دار القدس ـ صنعاء ـ وكذلك مقدمة صفة صلاة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لشيخنا محمد ناصرالدين الألباني حيث ذكر هنالك قول الشافعي هذا.

(٣) في المخطوطة (ب): (ومنها) بدلاً من (وههنا) وفي المخطوطة (ب): (عدت) بدلاً عن (عدة).

فالمتصل: قد يكون مرفوعاً وغير مرفوع.

والمرفوع: قد يكون متصلاً وغير متصل.

والمُسْنَد: متصلٌ مرفوع.

والمعنعن: هو ما يقال في سنده فلان عن فلان، والصحيح أنه متصل إذا أمكن اللقاء مع البراءة من التدليس وقد أودع في الصحيحين[1].

قال ابن الصلاح: كثر في عصرنا وما قاربه استعماله في الإجازة، وإذا قيل فلان عن رجل عن فلان فالأقرب أنه منقطع وليس بمرسل.

والمُعَلَّق: (هو)[2] ما حذف من مبدأ إسناده واحد فأكثر مأخوذ من تعليق الجدار والطلاق، لاشتراكهما في قطع الاتصال[3].

---

(١) هذا هو شرط الإمام مسلم أن العنعنة تقبل من صاحبها إذا كان الراوي المعَنعِن غير مدلس وأمكن اللقي بينه وبين شيخه.
وعلى كل فالعنعنات في الصحيحين مقبولة حتى إنه قيل للإمام المزي رحمه الله إنا نجد في الصحيحين بعض العنعنات ولم نجد التصريح بالسماع فقال: ما يسعنا إلا إحسان الظن بالشيخين أو كلاماً نحو هذا.

(٢) ما بين القوسين ليس من المخطوطة (ب).

(٣) وبعبارة أخرى أن تقول المعلق: هو أن يحذف المصنف شيخه فأكثر.

(والحذف: هو)[1] إما أن يكون في أول الإسناد، وهو **المعلق**، أو في وسطه وهو **المنقطع**، أو في آخره وهو **المرسل**.

والبخاري أكثر من هذا النوع في صحيحه، وليس بخارج من الصحيح لكون الحديث (مرفوعاً)[2] من جهة الثقات الذين علق عنهم أو لكونه ذكره متصلاً (في نوع)[3] اٰخر من كتابه[4].

والإفراد: إما فرد على[5] جميع الرواة، أو من جهة، نحو ما انفرد به أهل مكة فلا يُضعَّف إلا أن يراد به تفرد واحد منهم[6].

---

(١) في المخطوطة (ب): (فالحذف إما...).
(٢) في المخطوطة (ب): (معروفاً).
(٣) في المخطوطة (ب): (في موضع).
(٤) الصحيح أن المعلق ليس على شرط البخاري لأنه سمى كتابه الصحيح المسند والمعلق ليس بمسند إلا ما وجد موصولاً في موضع آخر من صحيحه.
(٥) في المخطوطة (ب): (عن) بدلاً من (على).
(٦) قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في «اختصار علوم الحديث» في باب الأفراد: هو أقسام تارة ينفرد به الراوي عن شيخه كما تقدم أو ينفرد به أهل قطر كما يقال: (تفرد به أهل الشام أو العراق أو الحجاز أو نحو ذلك وقد ينفرد به واحد منهم فيجتمع فيه =

والمُدْرَج: هو ما أُدرج في الحديث من كلام بعض الرواة فيظن أنه من الحديث، أو أُدرج متنان بإسنادين كرواية سعيد بن أبي مريم: «لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا» أدرج[1] ابن أبي مريم فيه: (ولا تنافسوا) من متن آخر[2].

أو عند الراوي طرف من متن واحد بسند شيخ غير سند

= الوصفان. والله أعلم. وللحافظ الدارقطني كتاب في الأفراد في مائة جزء ولم يسبق إلى نظيره وقد جمعه الحافظ محمد بن طاهر في أطراف رتبه فيها).

(١) في المخطوطة (أ) لفظة: (أدرج) مكررة.

(٢) قلت: ورد الحديث من طريق أنس ومن طريق أبي هريرة.
فحديث أنس ورد من طريق سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا...» الحديث فقوله: «ولا تنافسوا» ليست من حديث أنس بل هي مدرجة أدرجها ابن أبي مريم من حديث أبي هريرة الذي رواه عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا». وكلا الحديثين متفق عليه من طريق مالك وليس في الأول ولا تنافسوا وهي في الثاني. وهكذا الحديثان عند رواة الموطأ. انظر التدريب (ج ١ ص ٢٧٢).

المتن فيرويهما عنه بسند واحد فيصير الإسنادان إسناداً واحداً.

أو يسمع حديثاً واحداً (من جماعة)[1] مختلفين في سنده أو متنه فيدرج روايتهم[2] على الاتفاق ولا يذكر الاختلاف.

وتَعَمُّدُ كل واحد من الثلاثة حرامٌ.

والمشهور: ما شاع عن أهل الحديث خاصة بأن نقله رواة كثيرون نحو: (إن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قنت شهراً يدعو على جماعة)[3] (أو)[4] اشتهر عندهم وعند غيرهم نحو «إنما الأعمال بالنيات» أو عند غيرهم خاصة.

قال الإمام أحمد (قوله)[5]: «للسائل حق وإن جاء على

---

(١) في المخطوطة (ب): (من عمامه) وهو خطأ.

(٢) في المخطوطة (أ): (رواتهم) والصحيح ما أثبتناه من المخطوطة (ب).

(٣) متفق عليه من حديث أنس رضي الله عنه: (أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان) وذلك لأن رعلاً وذكوانَ قتلت القراء. ورعل وذكوان حيان من أحياء العرب.

(٤) في المخطوطة (ب): (واشتهر).

(٥) ما بين القوسين ليس في المخطوطة (ب).

فرس»[1]، «ويوم نحركم يوم صومكم»[2] تدوران في الأسواق، ولا أصل لهما.

---

(١) الحديث رواه أبو داود (ج ١ ص ٣٠٦) حديث رقم (١٦٦٥) وأحمد (ج ١ ص ٢٠١) والبيهقي (ج ٧ ص ٢٣) والطبراني في الكبير (ج ٣ ص ١٣٠) حديث رقم (٢٨٩٣) وابن أبي شيبة في المصنف (ج ٣ ص ١١٣) والبخاري في التاريخ الكبير (ج ٨ ص ٤١٦) وأبو نعيم في الحلية (ج ٨ ص ٣٧٩) جميعاً من طريق مصعب بن محمد بن شرحبيل عن يعلى بن أبي يحيى عن فاطمة بنت حسين عن حسين بن علي.

ورواه أبو داود برقم (١٦٦٦) من طريق زهير عن شيخ قال: رأيت سفيان عنده عن فاطمة بنت حسين عن أبيها عن علي عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم مثله قال الشيخ أحمد شاكر في تخريجه لمسند أحمد (ج ٢ ص ١٧٣) رقم (١٧٣٠) وهذا الشيخ المبهم الذي روى عنه زهير ورأى عنده سفيان الثوري الظاهر أنه مصعب بن محمد، وأنه لم يحفظ عنه تماماً فلذلك أرسل الحديث فحذف منه شيخ مصعب وأبهم اسمه...) انتهى المراد.

قلت: والحديث على كل تقدير يدور على يعلى بن أبي يحيى وهو مجهول؛ فالحديث ضعيف لأجله وأما تحسين الشيخ أحمد شاكر له وكذا الألباني ليس بحسن. والله أعلم.

(٢) في المخطوطة (ب): ونحوكم والصحيح ما أثبتناه من المخطوطة (أ).

والحديث قال فيه السخاوي في المقاصد: (لا أصل له كما قال أحمد وغيره).

وكذا قال العجلوني في كشف الخفاء. وزاد تبييناً لقول السخاوي وغيره كالزركشي والسيوطي.

(فصل)
في الاعتبار والغريب والعزيز

قيل **الغريب**: كحديث الزهري[1] وأشباهه ممن يجمع حديثه لعدالته وضبطه إذا انفرد عنهم بالحديث رجل يسمى[2]

---

(١) هو محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب بن عبدالله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب الإمام العلم حافظ زمانه أبو بكر القرشي المدني نزيل الشام.
انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري (ج ١ ص ٢٢٠) والصغير له (ج ١ ص ٣٢٠) والجرح والتعديل (ج ٨ ص ٧١) وسير أعلام النبلاء (ج ٥ ص ٣٢٦) وتذكرة الحفاظ (ج ١ ص ١٠٨ - ١١٣) والميزان (ج ٤ ص ٤٠) والعبر (ج ١ ص ١٥٨) وحلية الأولياء (ج ٣ ص ٣٦٠ - ٣٨١) وتاريخ الفسوي (ج ١ ص ٦٢٠) وتهذيب الأسماء واللغات (ج ١ ص ٩٠ - ٩٢) ووفيات الأعيان (ج ٤ ص ١٧٧ - ١٧٩) والبداية والنهاية (ج ٩ ص ٣٤٠ - ٣٤٤) وطبقات القراء (ج ٢ ص ٢٦٢) وصفة الصفوة (ج ٢ ص ٧٧) وتهذيب التهذيب (ج ٩ ص ٤٤٥) وطبقات الحفاظ (٤٢ - ٤٣) وشذرات الذهب (ج ١ ص ١٦٢) وغير ذلك.

(٢) في المخطوطة (أ): (سيما).

غريباً، فإن روى[1] عنهم اثنان أو ثلاثة سمي عزيزاً وإن رواه جماعة سُمّي مشهوراً.

والأفراد المضافة إلى البلدان ليس بغريب.

والغريب: إما صحيح كالأفراد المخرجة في[2] الصحيح أو غير (الصحيح)[3] وهو الأغلب.

والغريب: أيضاً إما غريب **إسناداً** أو **متناً** وهو ما تفرد برواية[4] متنه واحد، أو إسناداً لا متناً[5]، كحديث يعرف متنه عن جماعة من الصحابة إذا انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر، ومنه قول الترمذي: غريب من هذا الوجه ولا يوجد ما هو غريب متناً لا إسناداً[6]، إلا إذا اشتهر الحديث الفرد فرواه عمن تفرد به جماعة كثيرة، فإنه يصير غريباً مشهوراً وأما حديث: «إنما الأعمال بالنيات» فإن إسناده متصف **بالغرابة**

---

(١) في المخطوطة (أ): (دوا).
(٢) في المخطوطة (أ): لفظة (في) مكررة.
(٣) في المخطوطة (ب): (أو غير صحيح).
(٤) في المخطوطة (أ): (براوية).
(٥) في المخطوطة (أ): (إلا متناً)، ولعله سبق قلم وكان بعد هذه الكلمة (. . . إلا إذا اشتهر الحديث الفرد متناً كحديث. . .) ثم ضرب عليها.
(٦) في المخطوطة (ب): (لا سناداً).

في طرفه الأول، متصف بالشهرة في طرفه الآخر.

والمُصَحَّفُ: قد يكون في الراوي كحديث شعبة[1] عن العوام بن مُرَاجِم ـ بالراء والجيم ـ صحفه يحيى بن معين[2] فقال: مزاحم ـ بالزاي والحاء ـ.

---

(١) هو شعبة بن الحجاج بن الورد الإمام الحافظ أمير المؤمنين في الحديث أبو بسطام الأزدي العتكي مولاهم الواسطي عالم أهل البصرة وشيخها.
انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (ج ٤ ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥) والصغير (ج ٢ ص ١٣٥) وسير أعلام النبلاء (ج ٧ ص ٢٠٢) وتذكرة الحفاظ (ج ١ ص ١٩٣ ـ ١٩٧) والعبر (ج ١ ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥) وطبقات ابن سعد (ج ٧ ص ٢٨٠ ـ ٢٨١) والجرح والتعديل (ج ١ ص ١٢٦ ـ ١٧٦) و (ج ٤ ص ٣٦٩ ـ ٣٧١) ومشاهير علماء الأمصار (١٧٧) والحلية (ج ٧ ص ١٤٤ ـ ٢٠٩) وتاريخ بغداد (ج ٩ ص ٢٥٥ ـ ٢٦٦) وتهذيب الأسماء واللغات (ج ١ ص ٢٤٤ ـ ٢٤٦) والكامل لابن الأثير (ج ٦ ص ٥٠) ووفيات الأعيان (ج ٢ ص ٤٦٩ ـ ٤٧٠) وتهذيب التهذيب (ج ٤ ص ٣٣٨ ـ ٣٤٦) وطبقات الحفاظ (٨٣ ـ ٨٤) وشذرات الذهب (ج ١ ص ٢٤٧).

(٢) هو يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام أبو زكريا الإمام الحافظ الجهبذ.
انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (ج ٨ ص ٣٠٧) والصغير (ج ٢ ص ٣٦٢) وسير أعلام النبلاء (ج ١١ ص ٧١) وتذكرة الحفاظ (ج ٢ ص ٤٢٩ ـ ٤٣١) والعبر (ج ١ ص ٤١٥) والميزان (ج ٤ ص ٤١٠) وطبقات ابن سعد (ج ٧ ص ٣٥٤) والجرح والتعديل =

وقد يكون في الحديث كقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال»[1]. صحفه بعضهم فقال: (شيئاً) بالشين المعجمة.

والمسلسل: ما تتابع فيه رجال الإسناد إلى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عند روايته على حالة واحدة، إما في الراوي **قولاً** نحو: سمعت فلاناً يقول سمعت فلاناً... إلى المنتهى، (أو أخبرني فلان والله إلى المنتهى)[2].

أو **فعلاً** كحديث التشبيك[3] باليد.

= (ج ١ ص ٣١٤ ؛ ٣١٨، ج ٩ ص ١٩٢) وطبقات الحنابلة (ج ١ ص ٤٠٢ - ٤٠٧) وتاريخ بغداد (ج ١٤ ص ١٧٧ - ١٨٧) وتهذيب الأسماء واللغات (ج ٢ ص ١٥٦ - ١٥٩) ووفيات الأعيان (ج ٦ ص ١٣٩ - ١٤٣) وتهذيب التهذيب (ج ١١ ص ٢٨٠ - ٢٨٨) وطبقات الحفاظ (١٨٥) وغير ذلك.

(١) رواه مسلم (ج ٢ ص ٨٢٢) وقد استشهد به النووي في التقريب وجعله مثالاً للتصحيف في المتن انظر التدريب (ج ٢ ص ١٩٤).

(٢) في المخطوطة (ب): (أو أخبرني فلان والله قال أخبرنا فلان والله إلى المنتهى).

(٣) جعله السيوطي مثالاً للمسلسل بأحوال الرواة الفعلية وقال: هو حديث أبي هريرة: شبك بيدي أبو القاسم صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقال: «خلق الله الأرض يوم السبت... إلخ» الحديث فقد تسلسل لنا تشبيك كل واحدٍ من رواته بيد من رواه عنه. انظر التدريب (ج ٢ ص ١٨٧).

أو قولاً وفعلاً كحديث[1]: «اللهم أعنِّي على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك»، ففي رواية أبي داود وأحمد والنسائي قال الراوي: (أخذ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بيدي فقال: «إني لأحبك، فقل[2]: اللهم أعني... إلخ»...)[3].

وإما على **صفة** كحديث الفقهاء: فقيه عن فقيه: «المتبايعان بالخيار ما لم يفترقا»[4].

(وإما)[5] في **الرواية** كالمسلسل باتفاق أسماء الرواة وأسماء آبائهم (أو كُناهم)[6] أو أنسابهم أو بلدانهم.

قال الإمام النووي: وأنا أروي ثلاثة أحاديث مسلسلة بالدمشقيين.

---

(١) في المخطوطة (ب): (كما في حديث...).
(٢) في المخطوطتين (فقال) والتصحيح من متن الحديث.
(٣) الحديث أخرجه أبو داود (ج ٢ ص ١٨٠) والنسائي (ج ٣ ص ٥٣) وابن السني رقم (١١٦) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه بإسناد صحيح.
(٤) في المخطوطة (ب): (ما لم يتفرقا).
والحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي.
(٥) في المخطوطة (ب): (فأما).
(٦) في المخطوطة (ب): (وكناهم).

والاعتبار: هو النظر في حال الحديث هل تفرد به راويه أم لا؟ وهل هو معروف أو لا؟ والضرب الثاني: ما يختص بالضعيف الموقوف وهو مطلقاً ما رُوي عن الصحابي من قول أو فعل متصلاً كان أو منقطعاً وهو ليس بحجة على الأصح وقد يستعمل في غير الصحابي مقيداً نحو: وقفه معمر[1] على همام[2] . . . . . .

---

(١) في المخطوطة (أ): وقفه عمره وهو خطأ.
ومعمر هو: ابن راشد الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو عروة بن أبي عمرو الأزدي مولاهم البصري نزيل اليمن.
انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (ج ٧ ص ٣٧٨ ـ ٣٧٩) والصغير (ج ٢ ص ١١٥) وسير أعلام النبلاء (ج ٧ ص ٥ فما بعدها) وتذكرة الحفاظ (ج ١ ص ١٩٠ ـ ١٩١) والميزان (ج ٤ ص ١٥٤) والعبر (ج ١ ص ٢٢٠ ـ ٢٢١) والمعرفة والتاريخ للفسوي (ج ١ ص ١٣٩، ١٤٠، ج ٢ ص ١٤١، ١٦٦، ٢٠٠، ٢٠١، ٨١٩، ٨٢٠، ج ٣ ص ١٥٧) والجرح والتعديل (ج ٨ ص ٢٥٥ ـ ٢٥٧) والكامل لابن الأثير (ج ٥ ص ٥٩٤) وتهذيب الأسماء واللغات (ج ٢ ص ١٧٠) وتهذيب التهذيب (ج ١٠ ص ٢٤٣ ـ ٢٤٦) وطبقات الحفاظ (ص ٨٢) وشذرات الذهب (ج ١ ص ٢٣٥).

(٢) في المخطوطة (أ): هجام.
وهمام هو ابن منبه الصنعاني المحدث المتقن أبو عقبة صاحب الصحيفة التي كتبها عن أبي هريرة وهي نحو من مائة وأربعين حديثاً.
انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (ج ٩ ص ١٠٧) وتهذيب =

ووقفه مالك على نافع[1].

وقول الصحابي: (كنا نفعله في زمن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم) **مرفوع**، لأن الظاهر الاطلاع والتقرير، وكذا: (كان أصحابه يقرعون بابه بالأظافر)[2] **مرفوع في** المعنى.

= الأسماء واللغات (ج ٢ ص ١٤٠) وتهذيب التهذيب (ج ١١ ص ٦٧) وسير أعلام النبلاء (ج ٥ ص ٣١١ فما بعدها) وشذرات الذهب (ج ١ ص ١٨٢).

(١) هو نافع أبو عبدالله القرشي ثم العدوي العمري مولى ابن عمر وراويته الإمام المفتي الثبت عالم المدينة.
انظر ترجمته في: تاريخ البخاري الكبير (ج ٨ ص ٨٤) والصغير (ج ٢ ص ٥٩) وسير أعلام النبلاء (ج ٥ ص ٩٥ فما بعدها) وتذكرة الحفاظ (ج ١ ص ٩٩) والعبر (ج ١ ص ١٤٧) والجرح والتعديل (ج ٨ ص ٤٥١) وتاريخ الفسوي (ج ١ ص ٦٤٥ - ٦٤٧) وتهذيب الأسماء واللغات (ج ٢ ص ١٢٣) ووفيات الأعيان (ج ٥ ص ٣٦٧) ومرآة الجنان (ج ١ ص ٢٥١) والبداية (ج ٩ ص ٣١٩) وتهذيب التهذيب (ج ١٠ ص ٤١٢) وطبقات الحفاظ (٤٠) وشذرات الذهب (ج ١ ص ١٥٤).

(٢) قال السيوطي في التدريب (ج ١ ص ١٨٧): والحديث أخرجه البخاري في الأدب من حديث أنس وعن شيخ الإسلام تعب الناس في التفتيش عليه من حديث المغيرة فلم يظفروا به.
قال السيوطي: قد ظفرت به بلا تعب ولله الحمد فأخرجه البيهقي في المدخل ثم ساق الأثر بإسناد البيهقي قلت: وقد وقفت عليه =

وتفسير الصحابي **موقوف**، وما كان من قبل[1] سبب النزول كقول جابر كانت اليهود تقول كذا فأنزل الله كذا ونحوه مرفوع[2].

المقطوع: ما جاء عن التابعين من أقوالهم وأفعالهم موقوفاً عليهم، وليس بحجة.

= أنا أيضاً ولله الحمد في المدخل (ص ٣٨١ رقم ٦٥٩) إلا أنه قال في المدخل: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ في الأمالي بدلاً مما ساقه السيوطي أنه قال في علوم الحديث.
ووقفت عليه في علوم الحديث (ص ١٩) وذكر السخاوي في فتح المغيث أن الحاكم أخرجه في علوم الحديث وفي الأمالي انظر (ج ١ ص ١١٧) والأثر ذكره البيهقي أيضاً في المدخل من رواية أنس برقم (٦٦٠).

(١) في المخطوطة (ب): (قبيل).

(٢) في المخطوطة (أ): (ونحوه موقوف) والصواب ما أثبتناه من المخطوطة (ب).
وانظر التدريب (ج ١ ص ١٩٣).
وجابر بن عبدالله هو ابن عمرو بن حرام إمام كبير مجتهد حافظ صاحب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أكثر من الرواية عنه فروى فوق الألف حديث.
انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (ج ٢ ص ٢٠٧) والجرح والتعديل (ج ٢ ص ٤٩٢) وسير أعلام النبلاء (ج ٣ ص ١٨٩ فما بعدها) وتذكرة الحفاظ (ج ١ ص ٤٠) والعبر (ج ١ ص ٨٩) ومستدرك الحاكم (ج ٣ ص ٥٦٤) والإصابة (ج ١ ص ٢١٣) =

المُرْسَل: قول التابعي: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم (كذا)[٥]، أو فَعَل كذا، وهو المعروف في الفقه وأصوله، وفيه خلاف، وللشافعي[٢] رحمه الله تفصيل مذكور في أصول الفقه.

المنقطع: ما لم يتصل إسناده بأي وجه كان، سواءً ترك ذكر الراوي من أول الإسناد أو وسطه أو آخره، إلّا أن الغالب استعماله (في مـن)[٣] دون التابعي عن الصحابي كمالك عن ابن عمر[٤].

= والتهذيب (ج ٢ ص ٤٢) وشذرات الذهب (ج ١ ص ٨٤).

(١) ما بين القوسين ليس في المخطوطة (ب).

(٢) سقطت (الواو) من المخطوطة (أ).

(٣) لفظ (في) سقط من المخطوطة (أ).

(٤) في المخطوطة (أ): (عن بن عمر) فسقطت همزة الوصل.
وابن عمر هو: عبدالله بن عمر بن الخطاب الإمام القدوة شيخ الإسلام أبو عبدالرحمٰن القرشي العدوي المكي ثم المدني.
انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (ج ٥ ص ٢، ١٢٥) والصغير (ج ١ ص ١٥٤، ١٥٥) وسير أعلام النبلاء (ج ٣ ص ٢٠٣ فما بعدها) والمعرفة والتاريخ (ج ١ ص ٢٤٩، ٤٩٠) والجرح والتعديل (ج ٥ ص ١٠٧) وحلية الأولياء (ج ١ ص ٢٩٢، ج ٢ ص ٧)وتاريخ بغداد (ج ١ ص ١٧١) والمستدرك (ج ٣ ص ٥٥٦) وأسد الغابة (ج ٣ ص ٢٢٧) وتهذيب الأسماء (ج ١ ص ٢٧٨) ووفيات الأعيان (ج ٣ ص ٢٨) والعبر (ج ١ ص ٨٣) =

المُعضَل: بفتح الضاد وهو ما سقط من سنده اثنان فصاعداً، كقول مالك: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وقول الشافعي: قال ابن عمر[1] كذا.

الشاذ والمنكر: (قال)[2] الشافعي: هو ما رواه الثقة خلاف ما رواه الناس[3].

قال ابن الصلاح: فيه تفصيل: فما خالف مفرده أحفظ منه (وأضبط)[4] فشاذ مردود، وإن لم يخالف وهو عدل ضابط فصحيح، وإن رواه غير ضابط لكن لا يبعد عن درجة الضابط فحسن، وإن بَعُدَ منه فمنكر.

ويفهم من قوله: (أحفظ وأضبط) على صيغة أفعل التفضيل أن المخالف إن كان مثله لا يكون مردوداً، وقد علم من هذا التقسيم أن المنكَر ما هو.

= ومرآة الجنان (ج ١ ص ١٥٤) والبداية والنهاية (ج ٩ ص ٤) والعقد الثمين (ج ٥ ص ٢١٥) والإصابة (ج ٢ ص ٣٤٧) والتهذيب (ج ٥ ص ٣٢٨) وشذرات الذهب (ج ١ ص ٨١).

(١) انظر الهامش السابق.

(٢) ما بين القوسين ليس في المخطوطة (ب) وفي المخطوطة (ب) (الشاذ) بدلاً من (هو) و (مخالفاً) بدلاً من قوله (خلافاً).

(٣) وتمام كلامه رحمه الله: لا ما رواه الثقة كما نبه عليه الحافظ ابن كثير.

(٤) في المخطوطة (ب): (فأضبطه).

المعلل: ما فيه أسباب خفية غامضة قادحة والظاهر السلامة، ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي ومخالفة غيره (له مع)[1] قرائن تنبه العارف على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به، أو يتردد[2] فيتوقف، وكل ذلك مانع عن الحكم بصحة ما وجد فيه.

وحديث يعلى بن عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابنِ عمر عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «البيِّعان بالخيار»، إسناده متصل عن العدل الضابط وهو معلل والمتن صحيح، لأن عمرو بن دينار وضع موضع أخيه عبدالله بن دينار، هكذا رواه الأئمة من أصحاب الثوري عنه فَوَهِم يَعلى[3].

---

(١) في المخطوطة (أ): (لدفع) وهو خطأ من الناسخ.

(٢) في المخطوطة (ب): (مردود).

(٣) قوله: موضع أخيه: إن قصد أنه أخوه نسباً فليس كذلك إذ ليس بينهما قرابة فـ(عبدالله بن دينار: هو العدوي مولاهم أبو عبدالرحمٰن المدني مولى ابن عمر) وأما (عبدالله بن دينار: هو المكي أبو محمد الأثرم الجمحي مولاهم).
قال الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه على اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير: (ص ٦٣): وقد تقدح في الإسناد وحده ـ يعني العلة ـ إذا كان الحديث مروياً بإسناد آخر صحيح مثل الحديث الذي رواه يعلى بن عبيد الطنافسي ـ أحد الثقات ـ عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه =

وقد يطلق اسم العلة على الكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحوها[1]، وبعضهم أطلق[2] على مخالفة لا تقدح كإرسال ما وصله الثقة الضابط، حتى قال: من الصحيح ما هو صحيح معلل كما قال الآخر: من الصحيح ما هو صحيح شاذ، ويدخل في هذا حديث يعلى بن عبيد[3]: «البيعان بالخيار».

= وعلى آله وسلم قال: «البيعان بالخيار» الحديث. فهذا الإسناد متصل بنقل العدل عن العدل وهو معلول وإسناده غير صحيح والمتن صحيح على كل حال لأن يعلى بن عبيد غلط على سفيان في قوله: (عمرو بن دينار) وإنما صوابه (عبدالله بن دينار) هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان كأبي نعيم الفضل بن دكين ومحمد بن يوسف الفريابي ومخلد بن يزيد وغيرهم ورووه عن سفيان عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر. اهـ.

(١) هذا نادر وليس بجيد إذ أن هذه الأمور ظاهرة والعلة تكون خفية كما مر. والله أعلم.

(٢) في المخطوطة (ب): (أطلقه).

(٣) هو يعلى بن عبيد بن أبي أمية الحافظ الثقة الإمام أبو يوسف الطنافسي الكوفي.
انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (ج ٨ ص ٤١٩) والصغير (ج ٢ ص ٣١٤) وسير أعلام النبلاء (ج ٩ ص ٤٧٦ فما بعدها) وتذكرة الحفاظ (ج ١ ص ٣١٤) والكاشف (ج ٣ ص ٢٩٥) والعبر (ج ١ ص ٣٥٧) والجرح والتعديل (ج ٩ ص ٣٠٤) وطبقات الحفاظ (١٤٠) وتهذيب التهذيب (ج ١١ ص ٤٠٢) وشذرات الذهب (ج ٢ ص ٢٣).

المُدَلَّس: ما أُخفي عيبه.

إما في الإسناد: وهو أن يروي عمن[1] لقيه أو عاصره ما لم (يسمع منه)[2] على سبيل يوهم أنه سمعه منه، فمن حقه أن لا يقول حدثنا بل يقول: قال فلان، أو عن فلان ونحوه، وربما لم يسقط المُدَلِّس شيخه لكن يسقط مَنْ بعده رجلاً ضعيفاً أو صغير السِّنِ يُحَسِّنُ الحديثَ[3] بذلك، كفعل الأعمش[4] والثوري[5] وغيرهما، وهو مكروه جداً وذَمَّهُ أكثر العلماء.

---

(١) في المخطوطة (أ): (عن من).

(٢) في المخطوطة (ب): (يسمعه).

(٣) في المخطوطتين: (أو صغيراً ليس يحسن الحديث ولعل الصواب ما أثبته من كتب المصطلح).

(٤) هو: سليمان بن مهران الإمام شيخ الإسلام شيخ المقرئين والمحدثين أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي الحافظ.
انظر ترجمته في: التاريخ الصغير للبخاري (ج ٢ ص ٩١) والجرح والتعديل (ج ٤ ص ١٤٦) وسير أعلام النبلاء (ج ٦ ص ٢٢٦ فما بعدها) وتذكرة الحفاظ (ج ١ ص ١٥٤) والميزان (ج ٢ ص ٢٢٤) والحلية (ج ٥ ص ٤٦ ـ ٦٠) وتاريخ بغداد (ج ٩ ص ٣) والكامل لابن الأثير (ج ٥ ص ٥٨٩) ووفيات الأعيان (ج ٢ ص ٤٠٠ ـ ٤٠٣) وتهذيب التهذيب (ج ٤ ص ٢٢٢ ـ ٢٢٦) وشذرات الذهب (ج ١ ص ٢٢٠ ـ ٢٢٣).

(٥) وقع في المخطوطة (ب) النووي وهو خطأ.
والثوري: هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري شيخ الإسلام =

واختلف في قبول روايته، والأصح التفصيل:

فما رواه بلفظ محتمل لم يتبين فيه السماع: فحكمه حكم المرسل وأنواعه.

وما رواه[1] بلفظ مبيِّن للاتصال ـ كسمعت وأخبرنا وحدثنا وأشباههما[2] ـ فهو محتج به.

وإما في الشيوخ: وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه:

= إمام الحفاظ سيد العلماء العاملين في زمانه أبو عبدالله الثوري الكوفي المجتهد رحمه الله تعالى.
انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (ج ٤ ص ٩٢ ـ ٩٣) والصغير (ج ٢ ص ١٥٤) وسير أعلام النبلاء (ج ٧ ص ٢٢٩ فما بعدها) وتذكرة الحفاظ (ج ١ ص ٢٠٣ ـ ٢٠٧) والعبر (ج ١ ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦) وطبقات ابن سعد (ج ٦ ص ٣٧١ ـ ٣٧٤) وتاريخ الطبري (ج ٨ ص ٥٨) والجرح والتعديل (ج ١ ص ٥٥ ـ ١٢٦) و (ج ٤ ص ٢٢٢ ـ ٢٢٥) والحلية (ج ٦ ص ٣٥٦، ج ٧ ص ١٤٤) والكامل لابن الأثير (ج ٦ ص ٥٦) وتهذيب الأسماء واللغات للنووي (ج ١ ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣) ووفيات الأعيان (ج ٢ ص ٣٨٦ ـ ٣٩١) وتاريخ بغداد (ج ٩ ص ١٥١ ـ ١٧٤) وتهذيب التهذيب (ج ٤ ص ١١١ ـ ١١٥) وطبقات الحفاظ للسيوطي (٨٨ ـ ٨٩) وطبقات المفسرين (ج ١ ص ١٨٦ ـ ١٩٠) وشذرات الذهب (ج ١ ص ٢٥٠ ـ ٢٥١).

(١) في المخطوطة (أ): (وما دوا).

(٢) في المخطوطة (ب): (وأشباهها).

فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه[1] بما لا يعرف به كيلا يعرف.

وأمره أخف لكن فيه تضييع للمروي عنه وتوعير لطريق معرفة حاله، والكراهة بحسب الغرض الحامل، نحو أن يكون كثير الرواية عنه فلا يحب الإكثار من واحد على صورة واحدة، وقد يحمله عليه كون شيخه الذي غير سمته غير ثقة، أو أصغر[2] منه، أو غير ذلك.

المضطرب: ما اختلفت (فيه)[3] الرواية، فما اختلفت (فيه)[3] الروايتان ترجحت[4] إحداهما على الأخرى بوجه، نحو أن يكون[5] راويهما أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه فالحكم للراجح فلا يكون مضطرباً، وإلا فمضطرب[6].

المقلوب: هو نحو حديث مشهور عن سالم[7] جُعل عن

---

(١) في المخطوطة (أ): (أو يوصفه).
(٢) في المخطوطة (ب): (وأصغر).
(٣) ما بين القوسين ليس في المخطوطة (ب).
(٤) في المخطوطة (ب): (إن ترجحت).
(٥) في المخطوطة (أ): (أن يكو).
(٦) قال الحافظ ابن حجر في كتابه (النكت على ابن الصلاح): الاضطراب: هو الاختلاف الموجب قدحاً. اهـ. وهذا تعريف جامع مانع.
(٧) هو سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب الإمام الزاهد الحافظ =

نافع ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه. وحديث البخاري حين قدم بغداد وامتحان الشيوخ إياه وتقلب[1] الأسانيد مشهور[2].

= مفتي المدينة أبو عبدالله القرشي العدوي المدني.
انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (ج ٤ ص ١١٥) وسير أعلام النبلاء (ج ٤ ص ٤٥٧ فما بعدها) وتذكرة الحفاظ (ج ١ ص ٨٢) والعبر (ج ١ ص ١٣٠) وطبقات ابن سعد (ج ٥ ص ١٩٥) والحلية (ج ٢ ص ١٩٣) ووفيات الأعيان (ج ٢ ص ٣٤٩) والبداية والنهاية (ج ٩ ص ٢٣٤) وتهذيب التهذيب (ج ٣ ص ٤٣٦) وطبقات الحفاظ (٣٣) وشذرات الذهب (ج ١ ص ١٣٣).

(١) في المخطوطة (ب): (. . . أنا بقلب) وهو خطأ.

(٢) قال الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث في المقلوب: وقد يكون في الإسناد كله أو بعضه.
فالأول: كما ركب مَهَرَة محدثي بغداد للبخاري حين قدم عليهم إسناد هذا الحديث على متن آخر وركبوا متن هذا الحديث على إسناد آخر وقلبوا عليه ما هو من حديث سالم عن نافع وما هو من حديث نافع عن سالم وهو من القبيل الثاني وصنعوا ذلك في نحو مائة حديث أو أزيد فلما قرأها رد كل حديث إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه ولم يرج عليه موضع واحد مما قلبوه وركبوه فعظم عندهم جداً وعرفوا منزلته من هذا الشأن فرحمه الله وأدخله الجنان. قلت: ومثال المنقلب متناً: ما رواه مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله يوم القيامة: «. . . ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما أنفقت شماله» فهذا مما انقلب على أحد الرواة وإنما متن الحديث كما في الصحيحين «. . . حتى لا تعلم شماله ما أنفقت يمينه» وأما القلب في الإسناد فمثل =

الموضوع: الخبر إما أن يجب تصديقه وهو ما نص الأئمة على صحته.

وإما أن يجب تكذيبه وهو ما نصوا على وضعه.

أو يتوقف فيه لاحتمال الصدق والكذب كسائر الأخبار.

ولا تحل رواية الموضوع للعالم بحاله في أي معنى[1] كان إلا مقروناً[2] ببيان الوضع.

ويُعرف بإقرار واضعه، أو ركاكة ألفاظه، أو بالوقوف على غلطه، كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث: «من كثرت صلاته بالليل حَسُن وجهه بالنهار»[3].

= (كعب بن مرة) بدلاً من (مرة بن كعب) ومثل (عمرو بن دينار) بدلاً من (عبدالله بن دينار).

(١) في المخطوطة (أ): (في أي معناً).

(٢) في المخطوطة (ب): مقراً بدلاً من (مقروناً).

(٣) الحديث رواه ابن ماجه عن إسماعيل الطلحي عن ثابت بن موسى العابد الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار» قال الحاكم: (دخل ثابت على شريك وهو يملي ويقول: (حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم) وسكت ليكتب المستملي فلما نظر إلى ثابت قال: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار وقصد بذلك ثابتاً لزهده وورعه: (فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد فكان =

قيل: كان شيخ يحدِّث في جماعة، فدخل رجل حَسَنُ الوجه، فقال الشيخ في أثناء حديثه: «من كثرت» إلخ... فوقع لثابت أنه من الحديث فرواه.

والواضعون للحديث أصناف: فأعظمهم ضرراً من انتسب إلى الزهد فوضع احتساباً. ووضعت الزنادقة أيضاً جملاً، ثم نهضت جهابذة تكشف عوارها ومحو عارها والحمد لله.

فقد ذهبت الكَرَّامِيَّة والطائفة المبتدعة إلى جواز وضع الحديث في الترغيب والترهيب، ومنه ما روي عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم أنه قيل له: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس[1] في فضائل القرآن سورة سورة؟.

فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا[2] عن القرآن،

= يحدث به) وقال ابن حبان: إنما هو قول شريك قاله عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً: (يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم) فأدرجه ثابت في الخبر ثم سرقه منه جماعة من الضعفاء وحدثوا به عن شريك). اهـ. كلام الشيخ أحمد شاكر من الباعث الحثيث (ص ٧٣).

(١) في المخطوطة (أ): (عن بن عباس).

(٢) في المخطوطة (أ): (أعرضو).

واشتغلوا[1] بفقه أبي حنيفة[2] ومغازي محمد بن إسحاق[3]، فوضعت هذه الأحاديث حِسْبَةً!.

---

(١) في المخطوطة (ب): (فاشتغلوا).

(٢) أبو حنيفة هو: النعمان بن ثابت بن زوطي التيمي الكوفي الإمام فقيه الملة عالم العراق.
انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (ج ٨ ص ٨١) والصغير (ج ٢ ص ٤٣) وسير أعلام النبلاء (ج ٦ ص ٣٩٠ فما بعده) والجرح والتعديل (ج ٨ ص ٤٤٩ - ٤٥٠) والمجروحين لابن حبان (ج ٣ ص ٦١) وتذكرة الحفاظ (ج ١ ص ١٦٨) والميزان (ج ٤ ص ٢٦٥) والعبر (ج ١ ص ٣١٤) وتاريخ بغداد (ج ١٣ ص ٣٢٣) والكامل في التاريخ (ج ٥ ص ٥٨٥) ووفيات الأعيان (ج ٥ ص ٤١٥ - ٤٢٣) ومرآة الجنان (ج ١ ص ٣٠٩) والبداية والنهاية (ج ١٠ ص ١٠٧) والتهذيب (ج ١٠ ص ٤٤٩ - ٤٥٢) وشذرات الذهب (ج ١ ص ٢٢٧ - ٢٢٩).

(٣) هو محمد بن إسحاق بن يسار العلامة الحافظ الأخباري صاحب السيرة النبوية انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (ج ١ ص ٤٠) والصغير (ج ٢ ص ١١١) وسير أعلام النبلاء (ج ٧ ص ٣٣ فما بعدها) وتذكرة الحفاظ (ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٤) والميزان (ج ٣ ص ١٨٣ - ١٨٥) والعبر (ج ١ ص ٢١٦) وتاريخ الفسوي (ج ٢ ص ٢٧ - ٢٨) وتاريخ بغداد (ج ١ ص ٢١٤ - ٢٣٤) ووفيات الأعيان (ج ٤ ص ٢٧٦ - ٢٧٧) وعيون الأثر (ج ١ ص ٧ - ١٧) وتهذيب التهذيب (ج ٩ ص ٣٨ - ٤٦) وطبقات الحفاظ للسيوطي (٧٥ - ٧٦) وشذرات الذهب (ج ١ ص ٢٣٠).

وقد أخطأ المفسرون في إيداعها في تفاسيرهم إلا من عصمه الله (تعالى)[1].

ومما أودعوه[2] فيها أنه قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم حين قرأ: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾: (تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى)[3].

وقد أشبعنا القول في إبطاله في باب سجدة التلاوة.

وكذا ما أورده[4] الأُصوليون من قوله: «إذا رُوِيَ عني حديث[5] فاعرضوه على كتاب الله فإن وافقه فاقبلوه وإن خالفه فردوه»[6].

---

(١) ما بين القوسين سقط من المخطوطة (ب).
(٢) في المخطوطة (أ): (ادعوه).
(٣) انظر ما كتبه شيخنا ناصرالدين الألباني في رسالته النافعة (نصب المجانيق في نسف قصة الغرانيق).
(٤) في المخطوطة (أ): (أوردوه).
(٥) في المخطوطة (أ): (حديثاً) وهو لحن.
(٦) ذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (ص ٢٩١) قال عَقِبه: قال الخطابي وضعته الزنادقة ويدفعه حديث: أوتيت الكتاب ومثله معه. اهـ.
قلت: وذكره الفتني في تذكرة الموضوعات (ص ٢٨) وأتى بكلام الخطابي أيضاً.
وذكره العجلوني في (كشف الخفا) (ج ١ ص ٨٩، ٩٠) وذكر كلام الخطابي. =

قال الخَطَّابي: وضعتْهُ الزنادقة، ويدفعه: «إني قد أوتيت الكتاب وما يعدله»، ويروى: «أوتيت الكتاب ومثله معه»[1].

وقد صنف ابن الجوزي[2] في الموضوعات مجلدات.

قال ابن الصلاح: ذكر فيها كثيراً من الأحاديث الضعيفة

= وذكره الصغاني في موضوعاته برقم (١٣٦).
وقال الفيروزآبادي في (سفر السعادة) (ص ١٤٦): هذا الحديث من أوضع الموضوعات بل صح خلافه: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه» وجاء في حديث آخر: «لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يصل إليه الحديث فيقول: لا نجد هذا الحكم في القرآن ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه».

(١) رواه أبو داود (ج ٥ ص ١٠) والترمذي (ج ٥ ص ٣٨) وابن ماجه (ج ١ ص ٦ رقم ١٢) المقدمة. والحديث حسن لغيره (انظر تخريجي للرسالة التبوكية ص ٧٠) طبع دار ابن حزم ومكتبة القدس. صنعاء.

(٢) ابن الجوزي: هو الشيخ الإمام العلامة الحافظ المفسر شيخ الإسلام مفخر العراق جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمٰن بن علي بن محمد بن علي بن عبيدالله بن عبدالله (ينتهي نسبه إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه).
انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (ج ٣ ص ١٤٠) وسير أعلام النبلاء (ج ٢١ ص ٣٦٥ فما بعدها) والعبر (ج ٤ ص ٢٩٧) وتذكرة الحفاظ (ج ٤ ص ١٣٤٢) والبداية والنهاية (ج ١٣ ص ٢٨) والكامل لابن الأثير (ج ١٢ ص ٧١).
وكتابه (الموضوعات) مطبوع متداول.

مما لا دليل على وضعه، وحقها أن تُذكر في الأحاديث الضعيفة.

وللشيخ الحسن بن محمد الصغاني[1] «الدر الملتقط في تبيين الغلط» والله تعالى أعلم.

---

(١) في المخطوطتين (الصنعاني) وهو خطأ والصواب ما أثبتناه وكتابه مطبوع متداول وانظر ترجمته في: معجم الأدباء (ج ٩ ص ١٨٩) وبغية الوعاة للسيوطي (ج ١ ص ٥١٩) وفوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي (ج ١ ص ٣٥٨) وشذرات الذهب (ج ٥ ص ٢٥٠).

(الباب الثاني: في الجرح والتعديل)

وجَوَّزَ ذلك صيانةُ الشريعة، وبها تميز صحيح الحديث وضعيفه، فيجب على المتكلم التثبت فيهما فقد أخطأ غير واحد في تجريحهم بما لا يجرح، وفيه فصلان:

(الأول: في العدالة والضبط):

العدالة: أن يكون الراوي بالغاً، مسلماً، عاقلاً، سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروَّة.

والضَّبْطُ: أن يكون متيقظاً، حافظاً غير مغفل ولا ساهٍ ولا شاكٍ، في حالتي التحمّل والأداء. فإن حدث من حفظه ينبغي أن يكون حافظاً، وإن حدَّث عن كتابه ينبغي أن يكون ضابطاً له، وإن حدث بالمعنى ينبغي أن يكون عارفاً بما يختل به المعنى، ولا يشترط الذكورة ولا الحرية، ولا العلم بفقهه وغريبه، ولا البصر[1]، ولا العدد.

---

(١) في المخطوطتين (ولا النص) ولعل الصواب ما أثبتناه لأنه قد تكلم على مسألة الرواية بالمعنى قبل.

وتعرف (العدالة)[1] بتنصيص عدلين عليها، أو بالاستفاضة.

ويعرف الضبط بأن تعتبر روايته برواية الثقات المعروفين بالضبط، فإن[2] وافقهم غالباً وكانت مخالفتهم[3] نادرة عرف كونه ضابطاً ثبتاً.

(الثاني: في الجرح):

لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في السماع والإسماع[4] بالنوم أو الاشتغال، أو يحدث لا من أصل[5] صحيح، أو يكثر سهوه إذا لم يُحدِّث من أصل مصحح، أو كثرت الشوائب والمناكير[6] في حديثه.

ومن غلط في حديثه فَبُيِّنَ له الغلط فأصرَّ ولم يرجع، قيل: تسقط عدالته[7].

---

(١) ما بين القوسين ليس في المخطوطة (ب).
(٢) في المخطوطة (أ): (وأن).
(٣) كذا في المخطوطتين وهو مستقيم والأحسن (مخالفته).
(٤) في المخطوطة (أ): (والاستماع).
(٥) في المخطوطة (ب): (أهل) وهو خطأ ظاهر.
(٦) كذا في المخطوطتين وهم يقولون: (الشواذ والمناكير) فلعله تحرف على الكاتب.
(٧) في المخطوطة (أ): (قبل أن يسقط عدالته).

قال ابن الصلاح: هذا إذا كان على وجه العناد، وأما إذا كان على وجه التقصير في البحث فلا.

(تذييل):

أعرض الناس في هـذه الأعصار عن مجمـوع الشروط المذكورة، واكتفوا من عدالة الراوي بأن يكون مشهوراً.

ومن ضبطه بوجود سماعه مثبتاً بخط موثوقٍ به وروايته من أصلٍ موافقٍ لأصل شيخه، وذلك لأن الحديث الصحيح والحسن وغيـرهما قـد جمعت في كتب أئمة الحـديث فلا (يـذهب شيء منهم في جميعهم)[1]، والقصد في السمـاع بقاء السلسلة في الإسناد المخصوص بهذه الأمة.

---

(١) في المخطوطة (ب): (تذهب شيء منه عن جميعهم).

(البابُ الثالثُ: في تحمُّل الحديث)

(يصح التحمل)[1] قبل الإسلام، وكذا قبل البلوغ، فإن الحسن والحسين وابن عباس[2] وابن الزبير[3] تحملوا قبل البلوغ، ولم يزل الناس يُسمعون الصبيان.

---

(١) ما بين القوسين ليس في المخطوطة (ب).

(٢) هو عبدالله بن عباس حبر الأمة وفقيه العصر وإمام التفسير أبو العباس ابن عم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.
انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (ج ٥ ص ٣) والصغير (ج ١ ص ١٢٦، ١٢٧، ١٣٧) وسير أعلام النبلاء (ج ٣ ص ٣٣١ فما بعدها) وتذكرة الحفاظ (ج ١ ص ٣٧) والعبر (ج ١ ص ٧٦) والجرح والتعديل (ج ٥ ص ١١٦) وتاريخ الفسوي (ج ١ ص ٢٤١، ٢٧٠، ٤٩٣) والمستدرك (ج ٣ ص ٥٣٣) والحلية (ج ١ ص ٣١٤) وتاريخ بغداد (ج ١ ص ١٧٣) وأسد الغابة (ج ٣ ص ٢٩٠) ووفيات الأعيان (ج ٣ ص ٦٢) والبداية والنهاية (ج ٨ ص ٢٩٥) والعقد الثمين (ج ٥ ص ١٩٠) والوصاية (ج ٢ ص ٣٢٠) والتهذيب (ج ٥ ص ٢٧٦) والمطالب العالية (ج ٤ ص ١١٤).

(٣) هو عبدالله بن الزبير بن عبدالمطلب الهاشمي ابن عم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم. =

واختلف في الزمان الذي يصح فيه السماع من الصبي، قيل: خمس سنين، وقيل: يعتبر كل صغير بحاله، فإذا فهم الخطاب ورد الجواب صححنا سماعه وإن كان دون خمسٍ، وإلا لم يصح.

ولتحمل الحديث طرق (سبع)[1]:

الأولى[2]: **السماع من لفظ الشيخ.**

الثانية: القراءة عليه.

الثالثة: الإجازة، ولها أنواع:

ـ إجازة مُعَيَّن لِمُعَيَّن: كأجزتك كتاب البخاري، أو أجزت فلاناً جميع ما اشتمل عليه فهرستي.

ـ وإجازة معين في غير معين، كأجزتك مسموعاتي أو مروياتي.

= انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (ج ٣ ص ٣٨١ - ٣٨٣) والعقد الثمين (ج ٥ ص ١٤٠) والبداية والنهاية (ج ٨ ص ٢٣٨ - ٢٣٩، ٣٣٢) والإصابة (ج ٢ ص ٣٠٨) وأسد الغابة (ج ٣ ص ٢٤١).

(١) ما بين القوسين ليس في المخطوطة (ب).

(٢) في المخطوطة (أ) بلفظ التذكير هكذا: (الأول، الثاني... إلخ).

ـ وإجازة العموم، كـأجزت للمسلمين، أو لمن أدرك زماني.

والصحيح جواز الرواية بهذه الأقسام.

ـ وإجازة المعدوم، كأجزت لمن يولد (لفلان)[1].

والصحيح المنع، ولو قال لفلان ولمن يولد له، أو لك ولعقبك جاز كالوقف[2].

والإجـازة للطفل الـذي[3] يميز صحيحـة، لأنها إبـاحة للرواية، والإباحة تصح للعاقل وغيره.

وإجازة المجاز كأجزت لك ما أجيـز لي، وتستحب[4] الإجازة إذا كان المجيز والمجاز لـه من أهل العلم، لأنهـا توسع يحتاج إليه أهل العلم.

وينبغي للمجيز بالكتابة أن يلفظ بها، فإن اقتصر على الكتابة صحت.

الرابعة: المناولة:

وأعلاها ما يقرن بالإجازة، وذلك بأن يدفع إليه أصل

---

(١) ما بين القوسين ليس في المخطوطة (ب).
(٢) في المخطوطة (أ): (كالوقف) وهو خطأ.
(٣) في المخطوطة (أ): (ألذ).
(٤) في المخطوطة (أ): (ويستحب) والصحيح ما أثبتناه.

سماعه أو فرعاً مقابلاً به، ويقول: هذا سماعي أو روايتي عن فلان أجزت لك روايته، ثم يبقيه[1] في يده تمليكاً، أو إلى أن ينسخه.

ومنها أن يناول الطالب الشيخ سماعه فيتأمله وهو عارف متيقظ ثم يناوله الطالب ويقول: هو حديثي أو سماعي، فاروه عني، ويُسمّى هذا عرض المناولة، ولها أقسام أخر.

الخامسة: المكاتبة:

وهي أن يكتب مسموعه لغائب أو حاضر بخطه، (أو يؤذن)[2] بكُتبه له، وهي: إما مقرونة بالإجازة كأن يكتب: أجزت له، أو مجردة عنها.

والصحيح جواز الرواية على التقديرين.

السادسة: الإعلام:

وهي أن يعلم الشيخ الطالب أن هذا الكتاب[3] روايته من غير أن يقول اروه عني.

والأصح أنها لا تجوز روايته لاحتمال أن يكون الشيخ قد عرف فيه خللاً فلا يأذن فيه.

---

(١) في المخطوطة (أ): (تبقيه).

(٢) كذا في المخطوطتين ولعل الصواب (أن يأذن).

(٣) في المخطوطة (أ): (أن هذا الكتاب).

السابعة: الوِجَادَةُ:

(من وَجَدَ يَجِد وهو)[1]: أن يقف على كتاب بخط شيخ[2] فيه أحاديث ليس له رواية ما فيها، فله أن يقول: وجدت، أو قرأت بخط فلان، أو في كتاب فلان بخطه، حدثنا فلان ويسوق باقي الإسناد والمتن، وقد استمر عليه العمل قديماً وحديثاً وهو من باب المرسل، وفيه شوب من الاتصال[3].

واعلم أن قوماً شدَّدوا[4]، وقالوا: لا حجة إلا فيما رواه حفظاً، وقيل: (لا)[5] يجوز من كتابه إلا إذا خرج من يده.

وتساهل آخرون، وقالوا: تجوز الرواية من نسخ غير مقابلة بأصولها.

والحق أنه إذا قام في التحمّل والضبط والمقابلة بما تقدم جازت الرواية منه وكذا إذا غاب عنه الكتاب إذا كان الغالب سلامته من تغيير[6]، ولا سيما إذا كان ممن لا يخفى[7] عليه تغييره غالباً.

---

(١) في المخطوطة (ب): (من وجد يجد مُوَلَّدٌ وهو...).
(٢) قلت: ويشترط أن يعرف خطه.
(٣) في المخطوطة (أ): (من الانفصال).
(٤) في المخطوطة (أ): (شدُّوا).
(٥) ما بين القوسين ليس في المخطوطتين والسياق يقتضيها.
(٦) كذا في المخطوطتين ولعل الصواب: (من التغيير).
(٧) في المخطوطة (أ): (يخفا).

(الباب الرّابع : في أسماء الرجال)

فالصحابي: هو[1] المسلم الذي رأى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم[2].

وقال الأُصوليون: هو من طالت مجالسته.

والتابعي: هو كل مسلم صحب صحابياً، وقيل: من لقيه، وهو الأظهر.

والبحث عن تفاصيل الأسماء، والكنى، والألقاب، والمراتب في العلم والورع لهاتين المرتبتين (وما بعدهما)[3] يفضي إلى تطويل.

توفي **مالك** بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة، وولد سنة

---

(١) في المخطوطة (ب): فالصحابي مسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.
وفي المخطوطة (أ): (را النبي) بدلا من (رأى النبي).

(٢) بل الصحيح أنه الذي لقي النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم مؤمناً به ومات على ذلك (ليدخل تحت هذا الحد الأعم).

(٣) في المخطوطة (أ): (وبعدها).

ثلاث أو إحدى أو أربع أو سبع وتسعين (من الهجرة)[1].

وأبو حنيفة: ببغداد[2] سنة خمسين ومائة، وكان ابن سبعين[3].

والشافعي: بمصر سنة أربع ومائتين، وولد سنة خمسين ومائة.

وأحمد بن حنبل: ببغداد سنة إحدى وأربعين ومائتين، وولد سنة أربع وستين ومائة.

والبخاري: ولد ليلة الجمعة لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين[4] ومائة، ومات ليلة الفطر سنة ست وخمسين ومائتين (بقرية خرتنك من بخارى[5] وهو ابن خمس وخمسين.

(ومسلم: مات بنيسابور سنة إحدى وستين ومائتين (وهو ابن خمس وخمسين)[6].

---

(١) ما بين القوسين ليس في المخطوطة (ب).
(٢) مكتوب في المخطوطة (أ) فوق هذه الكلمة (أي توفي).
(٣) في المخطوطة (أ) فوق هذه العبارة: وهو سنة مولد الشافعي.
(٤) في المخطوطة (أ): (وستين).
(٥) ما بين القوسين ليس في المخطوطة (أ) وسقط من المخطوطة (ب) قوله: (وهو ابن خمس).
(٦) ترجمة مسلم سقطت من المخطوطة (أ) وما بين القوسين سقط من المخطوطة (ب) والسياق يقتضيه.

وأبو داود: بالبصرة سنة سبع وسبعين ومائتين.

والتِّرْمذِي: بتِرْمذِ سنة تسع وسبعين ومائتين.

والنَّسَائي: سنة ثلاث وثلاثمائة.

والدَّارَقُطْنِيُّ: ببغداد سنة خمس وثمانين وثلاثمائة وولد بها سنة ست وثلاثمائة[1].

---

(١) وقع في المخطوطة (ب) بعد قوله وثلاثمائة. وولد بها سنة أحد وعشرين وثلثمائة إلا أنه مضروب عليها وذلك لأنها من ترجمة الحاكم كما سيأتي فلعله سبق نظر الناسخ ثم استدرك فضرب عليها.

والدارقطني هو: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الإمام الحافظ المجوِّد شيخ الإسلام علم الجهابذة المقرىء المحدث. صاحب كتاب السنن والعلل والإلزامات والتتبع وغيرها.

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (ج ٣ ص ٢٩٧ ـ ٢٩٩) وتاريخ بغداد (ج ١٢ ص ٣٤ ـ ٤٠) ومعجم البلدان (ج ٢ ص ٤٢٢) والأنساب (ج ٥ ص ٢٤٥) وسير أعلام النبلاء (ج ١٦ ص ٤٤٩ فما بعدها) وتذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ٩٩١ ـ ٩٩٥) والعبر (ج ٣ ص ٢٨ ـ ٢٩) وطبقات السبكي (ج ٣ ص ٤٦٢ ـ ٤٦٦) والبداية والنهاية (ج ١١ ص ٣١٧ ـ ٣١٨) وطبقات الإسنوي (ج ١ ص ٥٠٨ ـ ٥٠٩) وطبقات الحفاظ (ص ٣٩٣ ـ ٣٩٤) والوفيات لابن قنفذ (ص ٢٢٠) وطبقات ابن هداية الله (١٠٢ ـ ١٠٣) وشذرات الذهب (ج ٣ ص ١١٦ ـ ١١٧).

والحاكم: بنيسابور سنة خمس وأربع مائة وولد بها سنة إحدى وعشرين[9] وثلاثمائة.

والبيهقي: ولد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، ومات بنيسابور سنة ثمان وخمسين وأربع مائة، رحمهم الله جميعاً[2].

ـ جاء في آخر الرسالة (أ) ـ

كملت الرسالة النافعة، والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد الأمين وآله الطاهرين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

---

(١) في المخطوطة (أ): (سنة إحدى وعشر والصحيح مافي المخطوطة (ب) وهو ما أثبتناه.

(٢) البيهقي: هو الحافظ العلامة الثبت الفقيه شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخرساني.
انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (ج ٢ ص ١١٣٢ ـ ١١٣٥) وسير أعلام النبلاء (ج ١٨ ص ١٦٣ فما بعدها) والعبر (ج ٣ ص ٢٤٢) والأنساب (ج ٢ ص ٣٨١) ومعجم البلدان (ج ١ ص ٥٣٨، ج ٢ ص ٣٧٠) والكامل لابن الأثير (ج ١٠ ص ٥٢) واللباب (ج ١ ص ٢٠٢) ووفيات الأعيان (ج ١ ص ٧٥ ـ ٧٦) وطبقات الشافعية للسبكي (ج ٤ ص ٨ ـ ١٦) وطبقات السيوطي (ص ٤٣٣ ـ ٤٣٤) وطبقات الإسنوي (ج ١ ص ١٩٨ ـ ٢٠٠) والبداية والنهاية (ج ١٢ ص ٩٤) ومفتاح السعادة (ج ٢ ص١٤٣) وطبقات ابن هداية الله (١٥٩ ـ ١٦٠) وشذرات الذهب (ج ٣ ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥).

كان الفراغ من نقل هذه النسخة نهار يوم الـ [illegible] لعله ١٩ شهر جمادى الآخر سنة ١٣٥٠ كتبه الحقير علي بن حسن المغربي وفقه الله تعالى.

وفي آخر المخطوطة (ب):

تمت الرسالة النافعة في علم الأصول الحديث للسيد الشريف الجرجاني رحمه الله تعالى في شهر جمادى الأول سنة (٨٩٠) هكذا فيما يبدو لأنها غير واضحة.

وبهذا ينتهي تحقيقي وتعليقي على رسالة الشريف الجرجاني في علم أصول الحديث والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

وكتب

أبو عبدالرحمٰن عقيل بن محمد بن زيد المقطري

تعز/اليمن

فهـــرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة المحقق	٥
ترجمة المؤلف	٧
عملي في الرسالة	١١
وصف المخطوط	١٢
صور المخطوط	١٤
ـــ علم أصول الحديث ـــ	
المقدمة في بيان أصوله ومصطلحاته	٢١
تعريف المتن	٢١
تعريف الحديث	٢٢
السند	٢٢
الإسناد	٢٢
الخبر المتواتر	٢٢
الآحاد	٢٣
المقاصد	٢٦
الباب الأول: أقسام الحديث وأنواعه	٢٨
الفصل الأول: في الصحيح	٢٨
أقسام الصحيح	٣٠

الفصل الثاني: في الحسن ٢١
أقسام الحسن ٢٨
الفصل الثالث: في الضعيف ٤٣
تعريف الضعيف ٤٣
تعريف المسند ٤٥
المتصل ٤٥
المرفوع ٤٥
المعنعن ٤٦
المعلَّق ٤٦
الإفراد ٤٧
المُدْرَج ٤٨
المشهور ٤٩
فصل في الاعتبار والغريب والعزيز ٥١
الغريب ٥١
المصحَّف ٥٣
المسلسل ٥٤
الاعتبار ٥٦
المقطوع ٥٨
المنقطع ٥٩
المُعْضَل ٦٠
الشاذ والمنكر ٦٠
المعلل ٦١
المدَلَّس ٦٣

المضطرب ٦٥
المقلوب ٦٥
الموضوع ٦٧
الباب الثاني: الجرح والتعديل ٧٣
العدالة ٧٣
الضبط ٧٣
الجرح ٧٤
تذييل ٧٥
الباب الثالث: تحمّل الحديث ٧٦
طرق تحمّل الحديث ٧٧
السماع من لفظ الشيخ ٧٧
القراءة على الشيخ ٧٧
الإجازة ٧٧
المناولة ٧٨
المكاتبة ٧٩
الإعلام ٧٩
الوِجَادة ٨٠
الباب الرابع: في أسماء الرجال ٨١
تعريف الصحابي ٨١
تعريف التابعي ٨١
ذكر وفيات أصحاب الأمهات الست ٨٢
ذكر وفيات الدارقطني والحاكم والبيهقي ٨٣